يستغل الاحتلال الإسرائيلي الفترة الحالية قبل حسم مصير اتفاق الهدنة وتبادل الأسرى في غزة، للتعجيل في مخططه إقامة منطقة عازلة داخل أراضي القطاع الفلسطيني، عبر عملية هدم كبيرة في المنطقة، وذلك فيما تكبر الخلافات داخل حكومة بنيامين نتنياهو

خلافات في حكومة نتنياهو

الاحتلال يستعجل المنطقة العازلة بانتظار الهدنة

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

مع انتظار رد كل من حركة «حماس» والحكومة الإسرائيلية على المقترح المطروح لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى، يستغل الاحتلال الإسرائيلي الوقت لمواصلة عدوانه بعد 119 يوماً على بدء حربه على القطاع، بالتوازي مع استعجاله العمل على إقامة منطقة عازلة تقضم أراضي واسعة من غزة، عبر عملية هدم واسعة في تلك المنطقة قرب الحدود. وفي حين أن الهدنة تبدو بانتظار رد «حماس»، تواجه حكومة بنيامين نتنياهو من جهتها خلافات في ظل رفض بعض الوزراء لأي وقف للحرب على غزة، مقابل تهديد آخرين بالانسحاب من الحكومة في حال ناور نتنياهو سياسياً لإفشال الصفقة المقترحة. كل ذلك يحصل فيما أعداد الشهداء تواصل الارتفاع في القطاع وسط قصف عنيف ومعارك، لا سيما في خانيونس جنوباً.

وليس الحديث عن سعي الاحتلال لإقامة منطقة عازلة بين غزة والأراضي المحتلة بجديد، بل تحدّث عنه مسؤولون إسرائيليون علناً، لكن جديده ما كشفته وكالة «أسوشييتد برس» أمس الجمعة من أن صوراً التقطتها أقمار اصطناعية أظهرت عملية هدم جديدة على طول مسار بعمق كيلومتر واحد على حدود قطاع غزة مع إسرائيل، في ما يبدو مسعى إسرائيلياً مستعجلاً لإنشاء منطقة عازلة هناك. ونقلت الوكالة عن مسؤول حكومي إسرائيلي، لم تسمه، إن «منطقة أمنية عازلة مؤقتة» قيد الإنشاء. ورفض الجيش الإسرائيلي الإجابة عما إذا كان بصدد إقامة منطقة عازلة، عندما وجهت إليه «أسوشييتد برس» سؤالاً حول ذلك، واكتفى بقول إنه «يتخذ العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة دفاعية من شأنها توفير أمن أفضل لجنوبي إسرائيل»، إلا أنه أقر بهدم مبانٍ في جميع أنحاء القطاع. وباتجاه جنوبي قطاع غزة فإن معظم الأراضي في المنطقة العازلة المحتملة هي أراضٍ زراعية تتاخم الحدار الحدودي الضخم. لكن بالقرب من بلدة خربة خزاعة، حيث تتجه الحدود نحو الشمال الغربي، فإن الوضع مختلف، إذ أظهرت صور التقطتها أقمار صناعية من معامل «بلانيت لابز» وحللتها «أسوشييتد برس»، دماراً هائلاً للمباني، وأراضي تم تجريفها في منطقة تبلغ مساحتها حوالي ستة كيلومترات مربعة. وعلى بعد ما يزيد قليلاً على أربعة كيلومترات شمالاً تم تحويل الأراضي الزراعية إلى تربة جرداء على طول المنطقة العازلة المحتملة.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، أبلغت إسرائيل حلفاءها الغربيين ودولاً عربية بخططها لإنشاء منطقة عازلة، بحسب ما قال دبلوماسيون مصريون وغربيون لـ«أسوشييتد برس». ولم تتضمن المناقشات حينها أي تفاصيل محددة. وكان وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قد قال في 25 يناير/كانون الثاني الماضي، «لا نؤيد أي تقليص لأراضي غزة». من جهته، قال القيادي في «حماس» باسم نعيم، إن الحركة «عازمة على عدم السماح بحدوث ذلك»، لدى سؤاله عن خطط إسرائيل المحتملة لإنشاء منطقة عازلة.

يأتي الحديث عن المنطقة العازلة فيما يُرتقب مصير اقتراح الهدنة المقدم بعد اجتماع عُقد الأسبوع الماضي في باريس وجمع رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليام بيرنز ومسؤولين مصريين وإسرائيليين وقطريين. وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، خلال جلسة في كلية الدراسات العليا في واشنطن مساء الخميس، أن «الجانب الإسرائيلي وافق على هذا الاقتراح والآن لدينا تأكيد إيجابي أولي من جانب حماس». وأضاف «لا يزال أمامنا طريق شاق للغاية. نأمل أن نتمكن خلال الأسبوعين المقبلين من إعلان أخبار جيدة حول هذا الموضوع». لكنه أوضح «نحن متفائلون لأن الجانبين وافقا الآن على المبدأ الذي من شأنه أن يؤدي إلى التوقف التالي» في القتال. إلا أن وكالة «فرانس برس» نقلت عن مصدر مطلع على المحادثات في غزة قوله إنه «لا يوجد اتفاق على إطار الاتفاق بعد، والتفاصيل لديها ملاحظات مهمة، والتصريح القطري فيه استعجال وليس صحيحاً».

لكن الخلافات تبدو كبيرة داخل حكومة نتنياهو حول مقترح الهدنة، وفيما يرفض وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، صفقة لتبادل أسرى تشمل وقف الحرب ولو لأسابيع، فإن وزراء آخرين يحذرون من مناورة نتنياهو لإفشال الصفقة سياسياً. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول في حزب «المعسكر الرسمي» الذي يترأسه بني غانتس قوله إنه إذا ساد الانطباع لديهم أن نتنياهو يرفض صفقة الأسرى لاعتبارات سياسية، فسينسحبون من الحكومة. وأضاف «إذا أعلن نتنياهو حكماً عسكرياً في غزة، فسننسحب من الحكومة»، بعد ذلك، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن نتنياهو ناشد شركاءه عدم الخروج من حكومة الحرب، وحذر من أن ذلك سيضر بوحدة إسرائيل.

كما كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن خلافات حصلت خلال اجتماع للمجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت)، مساء الخميس، بحث فيه الخطوط العريضة للصفقة المحتملة مع حركة «حماس». وأفاد موقع «يديعوت أحرونوت» العبري، أن الوزراء تلقوا خلال الجلسة نظرة عامة حول الاتصالات «أظهرت أنه لا يوجد حتى الآن مسودة اتفاق»، وفق الموقع، بل إطار عام قدّمه الوسطاء، يجد قبولاً لدى إسرائيل ويمكن المضي قدماً معه. وتركت الجلسة انطباعاً لدى الوزراء، بأن المحادثات حول الصفقة لا تزال في بدايتها، ولا يزال الكثير من جوانبها مجهولة، من قبيل عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيُطلق سراحهم في إطارها وما هي «نوعيتهم»، في حين كرر نتنياهو، موقفه بأنه لن يتم إطلاق سراح الأف الأسرى.

وذكرت هيئة البث الإسرائيلي «كان» أن رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع، استعرض أمام الوزراء إطار الصفقة الذي تم اعتماده في لقاء باريس مطلع الأسبوع، وبحسبه يجري في المرحلة الأولى إعلان يوم هدنة واحد مقابل كل محتجز. ولم تشهد الجلسة أي تصويت على المقترح، في حين نقلت «كان» عن أحد الوزراء قوله «لم يجدّدوا لنا أي شيء، ما تم عرضه في الكابنيت، علمناه قبل ذلك من وسائل الإعلام». وأشارت الجلسة إلى أن وقف إطلاق النار يمكن أن يمتد لمدة 142 يوماً، بحسب موقع «يديعوت»، موضحاً أن «الدفعة الأولى ستشمل إطلاق سراح 35 محتجزاً إسرائيلياً على مدار 42 يوماً، وفق معادلة يوم هدنة واحد مقابل كل محتجز يعود إلى إسرائيل، بالإضافة إلى سبعة أيام للتفاهم بشأن الدفعة المقبلة. وفي أعقاب هذه المرحلة سيبقى هناك 100 محتجز إسرائيلي في غزة، ويعني ذلك أن الهدنة قد تستمر 100 يوم إضافي».

> عملية هدم جديدة بطول كيلومتر واحد على حدود قطاع غزة
>
> وزراء «المعسكر الرسمي» يهددون بترك حكومة نتنياهو

وقال وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين خلال الجلسة: «اعتقد أن الصحيح عدم اختيار الصفقة التي تتحدث عن إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين على عدة دفعات، وإنما صفقة تشمل الجميع، من غير الأخلاقي إطلاق سراح بعضهم فقط ومن ثم التفاوض، نحن بحاجة إلى زيادة الضغط العسكري عليهم (أي على المقاومة)». كما قال الوزير أفي ديختر أيضاً «ينبغي عدم اختيار صفقة مدتزجة، بل يجب أن نعقد صفقة واحدة وليس على دفعتين، يتم في إحداهما إطلاق سراح 35 مختطفاً، وفي الثانية فقط يتم إطلاق سراح الآخرين». وأضاف: « لست قلقاً إزاء ما يُقال إن الحرب لن تعود، لأن الجيش الإسرائيلي سيعرف كيف يعيد الحرب حتى لو كان هناك توقف في القتال». ولم يعجب الحديث سموتريتش، الذي خاطب أعضاء الكابنيت قائلاً "توقّفوا عن خداع أنفسكم وكأنه لن يكون هناك ضغط دولي من الأميركيين وأمثالهم لإيقافنا". الوزراء قوله «لم يجدّدوا لنا أي شيء، ما تم عرضه في الكابنيت، علمناه قبل ذلك من وسائل الإعلام». وأشارت الجلسة إلى أن وقف إطلاق النار يمكن أن يمتد لمدة 142 يوماً، بحسب موقع «يديعوت»، موضحاً أن «الدفعة الأولى ستشمل إطلاق سراح 35 محتجزاً إسرائيلياً على مدار 42 يوماً، وفق معادلة يوم هدنة واحد مقابل كل محتجز يعود إلى إسرائيل، بالإضافة إلى سبعة أيام للتفاهم بشأن الدفعة المقبلة. وفي أعقاب هذه المرحلة سيبقى هناك 100 محتجز إسرائيلي في غزة، ويعني ذلك أن الهدنة قد تستمر 100 يوم إضافي».

وقال وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين خلال الجلسة: «اعتقد أن الصحيح عدم اختيار الصفقة التي تتحدث عن إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين على عدة دفعات، وإنما صفقة تشمل الجميع، من غير الأخلاقي إطلاق سراح بعضهم فقط ومن ثم التفاوض، نحن بحاجة إلى زيادة الضغط العسكري عليهم (أي على المقاومة)». كما قال الوزير أفي ديختر أيضاً «ينبغي عدم اختيار صفقة مدتزجة، بل يجب أن نعقد صفقة واحدة وليس على دفعتين، يتم في إحداهما إطلاق سراح 35 مختطفاً، وفي الثانية فقط يتم إطلاق سراح الآخرين». وأضاف: « لست قلقاً إزاء ما يُقال إن الحرب لن تعود، لأن الجيش الإسرائيلي سيعرف كيف يعيد الحرب حتى لو كان هناك توقف في القتال». ولم يعجب الحديث سموتريتش، الذي خاطب أعضاء الكابنيت قائلاً "توقّفوا عن خداع أنفسكم وكأنه لن يكون هناك ضغط دولي من الأميركيين وأمثالهم لإيقافنا". الوزراء قوله «لم يجدّدوا لنا أي شيء، ما تم عرضه في الكابنيت، علمناه قبل ذلك من وسائل الإعلام». وأشارت الجلسة إلى أن وقف إطلاق النار يمكن أن يمتد لمدة 142 يوماً، بحسب موقع «يديعوت»، موضحاً أن «الدفعة الأولى ستشمل إطلاق سراح 35 محتجزاً إسرائيلياً على مدار 42 يوماً، وفق معادلة يوم هدنة واحد مقابل كل محتجز يعود إلى إسرائيل، بالإضافة إلى سبعة أيام للتفاهم بشأن الدفعة المقبلة. وفي أعقاب هذه المرحلة سيبقى هناك 100 محتجز إسرائيلي في غزة، ويعني ذلك أن الهدنة قد تستمر 100 يوم إضافي».

وقال وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين خلال الجلسة: «اعتقد أن الصحيح عدم اختيار الصفقة التي تتحدث عن إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين على عدة دفعات، وإنما صفقة تشمل الجميع، من غير الأخلاقي إطلاق سراح بعضهم فقط ومن ثم التفاوض، نحن بحاجة إلى زيادة الضغط العسكري عليهم (أي على المقاومة)». كما قال الوزير أفي ديختر أيضاً «ينبغي عدم اختيار صفقة مدتزجة، بل يجب أن نعقد صفقة واحدة وليس على دفعتين، يتم في إحداهما إطلاق سراح 35 مختطفاً، وفي الثانية فقط يتم إطلاق سراح الآخرين». وأضاف: « لست قلقاً إزاء ما يُقال إن الحرب لن تعود، لأن الجيش الإسرائيلي سيعرف كيف يعيد الحرب حتى لو كان هناك توقف في القتال». ولم يعجب الحديث سموتريتش، الذي خاطب أعضاء الكابنيت قائلاً "توقّفوا عن خداع أنفسكم وكأنه لن يكون هناك ضغط دولي من الأميركيين وأمثالهم لإيقافنا". الوزراء قوله «لم يجدّدوا لنا أي شيء، ما تم عرضه في الكابنيت، علمناه قبل ذلك من وسائل الإعلام». وأشارت الجلسة إلى أن وقف إطلاق النار يمكن أن يمتد لمدة 142 يوماً، بحسب موقع «يديعوت»، موضحاً أن «الدفعة الأولى ستشمل إطلاق سراح 35 محتجزاً إسرائيلياً على مدار 42 يوماً، وفق معادلة يوم هدنة واحد مقابل كل محتجز يعود إلى إسرائيل، بالإضافة إلى سبعة أيام للتفاهم بشأن الدفعة المقبلة. وفي أعقاب هذه المرحلة سيبقى هناك 100 محتجز إسرائيلي في غزة، ويعني ذلك أن الهدنة قد تستمر 100 يوم إضافي».

وقال وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين خلال الجلسة: «اعتقد أن الصحيح عدم اختيار الصفقة التي تتحدث عن إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين على عدة دفعات، وإنما صفقة تشمل الجميع، من غير الأخلاقي إطلاق سراح بعضهم فقط ومن ثم التفاوض، نحن بحاجة إلى زيادة الضغط العسكري عليهم (أي على المقاومة)». كما قال الوزير أفي ديختر أيضاً «ينبغي عدم اختيار صفقة مدتزجة، بل يجب أن نعقد صفقة واحدة وليس على دفعتين، يتم في إحداهما إطلاق سراح 35 مختطفاً، وفي الثانية فقط يتم إطلاق سراح الآخرين». وأضاف: « لست قلقاً إزاء ما يُقال إن الحرب لن تعود، لأن الجيش الإسرائيلي سيعرف كيف يعيد الحرب حتى لو كان هناك توقف في القتال». ولم يعجب الحديث سموتريتش، الذي خاطب أعضاء الكابنيت قائلاً "توقّفوا عن خداع أنفسكم وكأنه لن يكون هناك ضغط

الدمار في مناطق بخانيونس (عبد القادر صباح/الأناضول)

تقرير

«رويترز»: السعودية قد تطبّع مقابل وعد بدولة فلسطينية

مع ترقب الزيارة الخامسة لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى المنطقة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عادت مسألة مفاوضات التطبيع بين السعودية وإسرائيل، والتي تدفع إليها إدارة الرئيس جو بايدن، إلى الواجهة، رغم استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، وتعنت رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في مسألة «الدولة الفلسطينية». وقالت مصادر عدة مطلعة، لوكالة «رويترز» أمس، إن الرياض التي قد تكون راغبة في إبرام صفقة دفاع أمني مع واشنطن قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في الخريف المقبل، ستبدي استعداداً للاكتفاء بالتزام سياسي من إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية، دون الذهاب أبعد من ذلك في شروطها.

وقالت 3 مصادر، لـ«رويترز»، إن السعودية ستكون مستعدة لقبول التزام سياسي من إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية بدلاً من أي تعهدات أكثر إلزاماً، وذلك في مسعى لإبرام اتفاق دفاعي مع واشنطن قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية. واكد مصدران إقليميان لـ«رويترز» تحرص بشكل متزايد على تعزيز أمنها ودرء «التهديدات» من إيران، حتى تتمكن من المضي قدماً في خطتها الاقتصادية الطموحة. وقال مصدران إقليميان كبيران للوكالة، إن المسؤولين السعوديين أبلغوا نظراءهم الأميركيين أن الرياض لن تضر على أن تتخذ دولة الاحتلال خطوات ملموسة لإقامة دولة فلسطينية، وستقبل بدلاً من ذلك التزاماً سياسياً بحلّ الدولتين. وقال أحد المصادر الإقليمية، إن المسؤولين السعوديين حثّوا واشنطن على الضغط على إسرائيل لإنهاء حرب غزة والالتزام "بأفق سياسي" لإقامة دولة فلسطينية، وقالوا إن الرياض ستقوم بعد ذلك بتطبيع العلاقات والمساعدة في تمويل إعادة إعمار القطاع. وأوضح مركز الخليج للأبحاث في جدة، عبد العزيز الصغير، المطلع على المناقشات الجارية، لـ«رويترز»، أن «رسالة المملكة إلى أميركا كانت: أوقفوا الحرب أولاً، واسمحوا بالمساعدات الإنسانية، والتزموا بحلّ عادل ودائم لمنح الفلسطينيين دولة. من دون ذلك، لا تستطيع السعودية أن تفعل أي شيء».

لكن المشكلة هي رفض نتنياهو بشكل قاطع أي تطلعات أميركية وعربية لإقامة دولة فلسطينية. وقال أحد المصادر الإقليمية البارزة المطلعة على التفكير السعودي، إن «التطبيع يتطلب التزاماً حقيقياً من الإسرائيليين بأنهم منفتحون على حلّ الدولتين إن لم يكن قانونياً فعلى الأقل سياسياً». وتابع أنه «إذا أوقفت إسرائيل هجومها العسكري على غزة، أو على الأقل أعلنت وقف إطلاق النار، فسيبقى ذلك على السعودية المضي قدماً في الاتفاق».

المسعى الدبلوماسي للرياض مدفوع بالرغبة في التوصل إلى اتفاق بينما لا يزال الديمقراطيون في البيت الأبيض ويشكلون الأغلبية في مجلس الشيوخ، فضلاً عن القلق المتزايد بشأن النفوذ العسكري لإيران ووكلائها في المنطقة. وذكرت المصادر الإقليمية أن المسؤولين السعوديين لم يوضحوا بالضبط ما هو «المسار» المقبول لإقامة دولة فلسطينية، ما يمنحهم مجالاً للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لا يتضمن أي خطوات ملزمة. ومع ذلك، قال الصغير، إن الرياض ستقوم بعد ذلك بتطبيع العلاقات والمساعدة في تمويل إعادة إعمار القطاع. وأوضح الصغير، أن «المسار» يعني أن المملكة ستكون مستعدة لإبداء المرونة. وأضاف أن إحدى الخطوات في هذا الاتجاه قد تكون تخلي نتنياهو عن معارضته لقيام السلطة الفلسطينية بدور مهم في غزة بعد الحرب. وقال أحد المصادر الإقليمية البارزة القريبة من التفكير السعودي، إن «بايدن حريص للغاية على الاتفاق، والسعودية حريصة للغاية على الاتفاق»، لافتاً إلى أن الطرفين يدركان أن الوقت ضيق جداً وعليهما إبرامه قريباً، لكن الإسرائيليين يصعبون الأمر، وفق تعبيره. وبرأي المصدر، فإنه إذا استجابت واشنطن لمطالب الرياض بشأن اتفاق الدفاع والبرنامج النووي السعودي وانتزعت من نتنياهو صيغة تسوية مقبولة بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، فقد ينتهز ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الفرصة.

لكن ربما كان الوقت ينفد. وقال المصدر الأميركي إنه كلّما مضى الوقت قبل الانتخابات، أصبح من الصعب على بايدن كسب زخم لأي اتفاق أمني أميركي سعودي في الكونغرس. ووفق محلّلين، قد يفضل نتنياهو انتظار نتيجة الانتخابات.

> قد يفضل نتنياهو انتظار نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية

بلينكن في الرياض، أكتوبر الماضي (فرانس برس)

(رويترز)

إضاءة

هل تسمح مصر بإغلاق معبر رفح؟

عاد ملف معبر رفح بين قطاع غزة ومصر إلى الواجهة في ظل أنباء عن دراسة مقترح لإغلاقه واستبداله بمعبري كرم أبو سالم وإيرز

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أكدت مصادر مصرية، استمرار العمل بمعبر رفح البري بين مصر وقطاع غزة، إذ تواصل عبور المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية والأدوية والوقود إلى القطاع، واستقبال الجرحى والمصابين والمرضى الفلسطينيين والأجانب وحاملي الجنسيات المزدوجة من القادمين من غزة. وجرى امس الجمعة استقبال 30 جريحاً ومريضاً و30 مرافقاً، ونقلهم إلى مستشفيات شمال سيناء، إلى جانب استقبال دفعة جديدة من الأجانب وحاملي الجنسيات الأجنبية والمزدوجة ومن المصريين من أصل فلسطيني. وكانت أحزاب وشخصيات عامة مصرية، كسب مسمى «اللجنة الشعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني»، قد أصدرت بياناً مشتركاً، الثلاثاء الماضي، تحت عنوان «نعم لمعبر رفح... لا لعزل وتركيع غزة»، رفضت فيه «ما يتداول في الإعلام من أنه تجري دراسة مقترح بين مصر والاتحاد الأوروبي لإغلاق معبر رفح، واستبداله بمعبر كرم أبو سالم ومعبر إيرز».

واعتبر المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، عبد الله الأشعل أن الخطط الإسرائيلية الخاصة بالمنطقة الحدودية بين قطاع غزة وسيناء المصرية، «مؤامرة على مصر وفلسطين»، قائلاً في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «من المفترض إذا خلصت النوايا، ألا تقبل مصر مجرد الحديث عن غلق معبر رفح البري، لأن مصر ملزمة بموجب القانون الدولي بفتح المعبر، وإسرائيل أيضاً ملزمة بفتح معابرها».

بدوره، قال المحلل الفلسطيني حسام شاكر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «ليس لدينا ما يؤكد المعلومات أو هذه التسريبات حول خطة إغلاق معبر رفح، لكن ما نؤكده أن من الواضح من سيرة الحصار الذي فرض على قطاع غزة عبر 17 سنة، أن هذا الحصار ما كان له أن يفرض وما كان له أيضاً أن يستمر من دون مشاركة أوروبية بدرجة ما. وهذه المشاركة أخذت في البداية طابعاً واضحاً من خلال سحب المراقبين الأوروبيين الذين كانوا في معبر رفح، وهذا ما مهد في حينه لفرض الحصار على قطاع غزة». وأضاف أنه «من المعروف أن سحب المراقبين كان تعطيلاً لما عرف باتفاقية المعبر التي وضعت في عام 2005، وبالتالي فإن سحب المراقبين كان الحلقة الأولى من فرض الحصار على قطاع غزة، ولا بد أن نستذكر ذلك وأنه ليس بعيداً عن واقع فرض الحصار ستتحول الآن إلى رفع التي تعد إلى جانب دير البلح شمالي خانيونس من بين آخر المناطق المتبقية التي لم تقتحمها بعد.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أمس أن طيران الاحتلال شن عدة غارات، على محافظتي خانيونس ورفح، جنوب القطاع، بالإضافة إلى قصف مدفعي من الزوارق البحرية، فادى إلى سقوط عشرات الضحايا بين شهداء وجرحى. وارتفعت حصيلة ضحايا الحرب إلى 27131 شهيداً و66287 مصاباً، وفق وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، التي أشارت في بيان إلى أن الاحتلال ارتكب 13 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة، راح ضحيتها 112 شهيداً و148 إصابة خلال 24 ساعة.

وعبّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن قلقه إزاء تصاعد القتال في خانيونس. كما قال بنس لايركه المتحدث باسم المكتب «رفع بمثابة طنجرة ضغط مملوءة بالبأس، ونخشى مما سيحدث لاحقاً». وقال «أصبحت الهجمات على المستشفيات أيضاً أكثر كثافة، وضمنها من أنباء القتال العنيف الدائر بالقرب من المستشفيات، ما يعرض الطاقم الطبي والجرحى والمرضى للخطر، فضلاً عن الآف النازحين الذين لجأوا إلى هناك».

في هذا الوقت، نقلت هيئة البث الإسرائيلية «كان» أمس، عن رئيسة القسم السريري للصحة النفسية في الجيش ميخال ليفشيتز أن نحو 3 آلاف جندي إسرائيلي، عُرضوا على ضباط الصحة النفسية في جيش الاحتلال منذ 7 أكتوبر الماضي.

الحدث

مشروع ضخم لاستئناف الاستيطان في الضفة
سموتريتش يتحدى بايدن

يدفع وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش نحو عودة الزخم للبناء الاستيطاني في الضفة، مع تهيئة الأرضية لمشروع جديد

القدس المحتلة، حيفا، رام الله ـ **العربي الجديد**

لم يكد تمضي سوى ساعات قليلة، أول من أمس الخميس، على إعلان الولايات المتحدة فرض عقوبات على 4 مستوطنين متطرفين ارتكبوا أعمال عنف ضد الفلسطينيين في الضفة، بعدما وصل عنف بعض المستوطنين إلى «مستوى لا يحتمل» بحسب تعبير الرئيس جو بايدن، حتى سارع وزراء حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفون، إلى انتقاد القرار الأميركي بشدة، وترجمة انتقادهم فعلياً على الأرض، بالكشف عن رغبة في إعادة تسعير خطة العدوان على غزة.

وشكّلت الحرب على غزة غطاء لحكومة بنيامين نتنياهو، في الضفة، لتسعير حملة الاستيطان تحت شعار «الدواعي الأمنية»، بينما كثّف المستوطنون اعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين والتجمعات البدوية. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أن مديرية الاستيطان التي شكّلها وزير المالية الإسرائيلي، والوزير في وزارة الأمن بتسلئيل سموتريتش، بعد تسلمه منصبه، تدفع باتجاه المصادقة على بناء 7 آلاف وحدة استيطانية جديدة في الضفة. وقالت الصحيفة، إنه بعد نحو 7 أشهر بدون بناء في المستوطنات، تعمل جهات استيطانية حالياً، من أجل عقد اجتماع للجنة التخطيط العليا في الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال، بغية استصدار تراخيص بناء لآلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة.

ويتطلب تحديد موعد اجتماع اللجنة، موافقة المستوى السياسي، وهو ما لم يحدث بعد، لكن الجهات المهنية بدأت عملية التخطيط من أجل البناء، وسط تقديرات بأن الجهات ذات الصلة ستصادق على بناء نحو 7 آلاف وحدة سكنية استيطانية ستتقدم نحو مراحل مختلفة، بينها أكثر من ألفي وحدة ستحصل على المصادقة للمرحلة النهائية. ولفتت الصحيفة إلى أن الأرقام ليست نهائية. ونقلت عن رئيس المجلس الإقليمي الاستيطاني «غوش عتصيون» ورئيس مجلس المستوطنات، شلومو نئمان، قوله إن «صمتنا حتى الآن نابع من إدراكنا بأن دولة إسرائيل تمر بفترة معقّدة جداً وأن العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة تجري وفق احتياجات الحرب، وإلى جانب عزمنا الكبير (على البناء الاستيطاني)، إننا نتحلّى أيضاً بالكثير من الصبر، لكن اللحظة التي سينفد فيها الصبر تقترب». واعتبر نئمان أن «المستوطنين هم على الجبهة ويضحّون بحياتهم من أجل الشعب والدولة»، مضيفاً أن «المشروع الاستيطاني برمته، يشكّل جداراً حان الوقت لإنهاء تجميد الاستيطان وتحريرنا من التوجيه الأميركي المخجل، الذي يمنع على ما يبدو البناء اليهودي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)». وأشار نئمان إلى أن «أي شقة (وحدة استيطانية سكنية) لا يتم التخطيط لها هذا العام، لن يتم بنائها في السنوات الثلاث المقبلة. على الحكومة الإسرائيلية ورئيسها إدراك أننا وصلنا إلى لحظة يجب أن يحصل فيها العدو على رد، ليس فقط في غزة ولبنان، ولكن أيضاً في الضفة، من خلال توسيع الاستيطان وتنظيمه وتعزيزه».

بالإضافة إلى ذلك، أشارت الصحيفة إلى أن تركيبة حكومة الاحتلال تغيّرت بعد الحرب، في أعقاب انضمام وزراء «هماحانيه هممحشتي» (المعسكر الرسمي)، «لذا ليس من الواضح كيف سترد الحكومة على الخطة، فيما مرّت 7 أشهر منذ الاجتماع الأخير لمجلس التخطيط الأعلى، ومن ناحية أخرى، لا تزال الحرب مستمرة والآلاف من السكان في الشمال والجنوب لم يعودوا بعد إلى منازلهم». وأوضحت أن من بضع الخطط المتعلّقة بحجم بناء المستوطنات ومواقعه، هم أعضاء المديرية التي أقامها سموتريتش، وبسبب الحرب فإن العديد من الجهات المهنية الضالعة في الأمر، التحقت بقوات الاحتياط.

وجاء الكشف أمس، بعدما فرضت إدارة بايدن عقوبات على 4 مستوطنين متطرفين، ولكن أيضاً فيما أعاد بايدن أول من أمس، تأكيد أن رؤية إدارته للسلام لا تزال تقوم على فكرة حلّ الدولتين، وهو ما رفضه نتنياهو بشدّة. ونقل موقع «أكسيوس» أمس، عن مسؤولين أميركيين، أن إدارة بايدن «فكرت في إدراج الوزيرين الإسرائيليين إيتمار بن غفير، وسموتريتش في قائمة الأفراد الخاضعين للعقوبات، لكنها عادت وقررت استبعادهما في الوقت الحالي، والتركيز على أولئك الذين ارتكبوا الهجمات».

وجاءت العقوبات الأميركية على المستوطنين على شكل أمر تنفيذي أصدره بايدن ويهدف إلى معاقبة الأشخاص المتهمين بارتكاب هجمات أو «أعمال إرهابية» أو «يقوضون السلام والاستقرار والأمن» في الضفة. وقال بايدن في المرسوم إن الوضع في الضفة «ولا سيما مستويات العنف المرتفعة للمستوطنين المتطرفين وتدمير الممتلكات، بلغ مستويات لا تحتمل ويشكّل تهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط».

ميدانياً، شهدت الضفة أمس، يوماً جديداً من الاقتحامات والاعتقالات التي طاولت 25 مواطناً على الأقل. وشملت الاقتحامات وادي الفارعة جنوب طوباس، ومدن جنين ونابلس والخليل.

> اكسيوس: واشنطن فكّرت في فرض عقوبات على بن غفير وسموتريتش
>
> رئيس مجلس المستوطنات: نرد على العدو بتوسيع الاستيطان

جنديان للاحتلال في طولكرم، 4 يناير (نضال اشتية/الأناضول)

الأردن: إعادة 4 إسرائيليين بعد اجتيازهم الحدود بالخطأ

أعلن الجيش الأردني، أمس الجمعة، إعادة 4 إسرائيليين عبر القنوات والطرق الرسمية، وذلك بعد اجتيازهم الحدود «عن طريق الخطأ». وقال مصدر عسكري مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، بحسب ما نقل عنه الموقع الرسمي للقوات المسلحة، إن قوات حرس الحدود ألقت أول من أمس الخميس، القبض على 4 إسرائيليين، بعد اجتيازهم الشريط الحدودي. وأوضح المصدر، أن التحقيقات كشفت أن المتسلّلين اجتازوا الشريط الحدودي من الغرب باتجاه الشرق عن طريق الخطأ وليس من بينهم جنود كما جرى تداوله، وأعيدوا من خلال القنوات والطرق الرسمية. ودعت القيادة العامة للقوات المسلحة على موقعها الرسمي، المواطنين، إلى عدم تداول الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واستقاء المعلومة من مصادرها الرسمية، بحسب بيان لها.

(العربي الجديد)

بلجيكا تحتج رسمياً على قصف مبنى لها في غزة

ذكرت وزيرة الخارجية البلجيكية حاجة لحبيب (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلادها استدعت أمس السفيرة الإسرائيلية في بروكسل، إيديت روزنزفيف أبو، بعد قصف مبنى لوكالة التنمية البلجيكية (إينابيل) في مدينة غزة، مضيفة أنها تعتزم إثارة مسألة التعويضات. وكتبت الوزيرة على منصة «إكس» للتواصل الاجتماعي: «الهجمات على البنية التحتية المدنية تنتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني. يجب على جميع الأطراف الالتزام بها». وذكرت وزارة الخارجية البلجيكية في بيان أن بروكسل «ستعيد مسألة التعويضات عن تضرر البنية التحتية لمشاريع يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى جدول أعمال المشاورات الأوروبية المقبلة». ودعت الوزارة مجدداً إلى وقف دائم للنار لأسباب إنسانية في غزة واستئناف عملية السلام وإجراء مفاوضات سياسية يمكن أن تؤدي إلى حل الدولتين باعتباره «السبيل الوحيد للخروج من هذا الصراع». من جهتها، قالت وزارة التعاون التنموي البلجيكية إنها لا علم لديها بسقوط أي قتلى مدنيين. وذكر متحدث باسم الوزارة أن بلاده اكتشفت أمر القصف مساء الخميس وتشتبه في حدوثه الأربعاء الماضي.

(رويترز)

نصف الإسرائيليين يفضلون انتخابات فور بدء الهدنة

أظهر استطلاع للرأي، نشرت نتائجه أمس الجمعة، أن قرابة نصف الإسرائيليين يفضلون التوجه إلى انتخابات فور دخول أي وقف للنار حيّز التنفيذ بقطاع غزة. وقالت صحيفة «معاريف»، إن 45 في المائة من الإسرائيليين أشاروا إلى أنهم يفضلون التوجه إلى انتخابات مباشرة، بينما قال 28 في المائة إنهم يفضلون بقاء الوضع على ما هو عليه، و17 في المائة إنهم يفضلون توسيع الحكومة لتضم حزب «هناك مستقبل» برئاسة يئير لبيد وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان. ولفت الاستطلاع إلى أن حزب «الوحدة الوطنية» برئاسة الوزير بمجلس الحرب بني غانتس واصل التقدم على حزب «الليكود» برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

(رويترز)

الحدث

إيران لن تطلق الرصاصة الأولى... و«النجباء» تواصل استهداف أميركا

لا ضمانات أميركية للسوداني

لم تقدم واشنطن ضمانات لرئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني، حول احتمال امتناعها عن تحييد العراق عن ضربا تها المقررة ضد جماعات استهدفت قاعدة لجنودها عند الحدود الاردنية السورية. وجاء هذا التطور على وقع مقتل مستشار عسكري إيراني في دمشق، وإعلان «حركة النجباء» مواصلة هجما تها ضد الأميركيين

بغداد ـ **صفاء الكيسي**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

على وقع انتظار الضربات الأميركية المرتقبة، ضد فصائل موالية لإيران استهدفت قاعدة أميركية في الأردن في 28 يناير/كانون الثاني الماضي، تو عدت «حركة النجباء» العراقية بمواصلة الهجمات ضد الأميركيين، مع تهديد طهران باستهداف «أي بلد يتنمّر عليها». وجاء ذلك في وقت أعلنت إيران مقتل مستشار عسكري من «الحرس الثوري» بهجوم إسرائيلي، في دمشق أمس الجمعة. من جهتها، نقلت قناة «أن بي سي» الأميركية، عن مسؤولين أميركيين قولهم، أمس الجمعة، إن «الضربات العسكرية الأميركية قد تستمر عدة أيام أو أسابيع»، ووصفوها بأنها «ستكون أقوى رد فعل لإدارة (الرئيس الأميركي جو) بايدن على الميليشيات الإيرانية»، إثر الهجوم الذي استهدف القاعدة الأميركية في الأردن. ونقلت وكالة «اسوشييتد برس»، أمس الجمعة، عن مسؤول أميركي، لم يرد الإفصاح عن اسمه، أن الولايات المتحدة «عزّزت دفاعاتها في قاعدة في الأردن».

تو عدت «حركة النجباء»، أحد الفصائل العراقية البارزة الموالية لإيران، أمس الجمعة، بمواصلة الهجمات ضد القوات الأميركية في الشرق الأوسط، رغم تهديدات واشنطن بالرد على مقتل ثلاثة من جنودها في هجوم بطائرة مسيّرة عند الحدود الأردنية السورية. وأعلنت الحركة التي يتزعمها أكرم الكعبي، وتمثل أحد الفصائل الرئيسية في «المقاومة الإسلامية في العراق»، في بيان أن «أي استهداف (أميركي) سيواجَه برد بنّاء»، مؤكدة أنها لن تتوقف حتى تحقيق أمرين: إيقاف العمليات على غزة وانسحاب الاحتلال الأميركي من العراق.

وفي خضم التهديدات الأميركية المتصاعدة ضد إيران على خلفية الهجوم على قاعدة «البرج 22» الأميركية، أكد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، أمس الجمعة، أن «أي بلد يتنمّر على إيران فإنها ستر د عليه بشكل قوي». وأضاف رئيسي، في كلمة من مدينة ميناب، جنوبي إيران: «إننا لن نبدأ أي حرب، ولكننا نصنع الأمن ودول المنطقة بمكنها الاتكال عليها». وشدّد رئيسي على أن «القوة العسكرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تشكل تهديداً لأي بلد»، مضيفاً أن «الأعداء كانوا يتحدثون سابقاً عن أن الخيار العسكري ضد إيران على الطاولة، لكنهم اليوم يقولون إنهم لا يريدون المواجهة مع إيران».

وصعّدت الإدارة الأميركية تهديداتها واتهاماتها لإيران بالوقوف وراء الهجمات التي تطاول القواعد والقوات الأميركية في المنطقة. ونفت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة، خلال الأيام الأخيرة، عدة مرات، أي علاقة لطهران بالهجمات على القوات الأميركية في المنطقة، مؤكدة أن إيران «لن تتحمل مسؤولية أي أعمال لأي شخص أو مجموعة في المنطقة». بدورها، أفادت وكالة «نور نيوز» المقربة من مجلس الأمن القومي الإيراني، أمس الجمعة، بأن «مستشاراً عسكرياً» من «الحرس الثوري» الإيراني قد قتل في الهجوم الإسرائيلي فجر أمس الجمعة، على جنوب دمشق. وأضافت أن الضابط الإيراني يدعى سعيد عليدادي، وسقط 3 قتلى على الأقل في الهجوم الإسرائيلي، بحسب وكالة «مهر» للأنباء الإيرانية. من جهته، أفاد المصدر السوري لحقوق الإنسان، بمقتل «ثلاثة من عناصر الميليشيات الموالية لإيران، هم إيراني وعراقي وثالث مجهول الهوية»، في الغارة التي استهدفت «مزرعة تابعة لـ(حزب الله)» في جنوب دمشق. وأوضح المرصد السوري أن الموقع المستهدف يقع «على طريق عقربا - السيدة زينب». وأضاف أن «الغارات الإسرائيلية طاولت موقعاً كان قد أخلي في وقت سابق في محيط بلدة الغزلانية على طريق مطار دمشق الدولي».

مقتل مستشار عسكري من «الحرس الثوري» في دمشق بضربة إسرائيلية

«سيد الشهداء»: فصائل عدة تدرس تعليق عملياتها ضد الأميركيين

ونقلت وسائل الإعلام الرسمية عن مصدر عسكري سوري قوله إن «العدو الإسرائيلي شنّ عدواناً جوياً من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً عدداً من النقاط جنوبي دمشق»، من دون الإبلاغ عن سقوط ضحايا. وردّاً على سؤال لوكالة «فرانس برس»، قال الجيش الإسرائيلي: «لا نعلّق على المعلومات الواردة من وسائل إعلام أجنبية». غير أن مصدراً عسكرياً إسرائيلياً أشار إلى أن الدفاعات الجوية السورية «أسقطت بعض الصواريخ»، مضيفاً أن الغارات تسبّبت في «أضرار مادية». في بغداد، أكدت مصادر عراقية مطلعة عدم حصول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على أي ضمانات من الجانب الأميركي بعدم تنفيذ هجمات جديدة على مواقع للفصائل المسلحة الحليفة لإيران، رغم وقف بعض منها هجماتها ضد المصالح الأميركية منذ أيام. وعلى أثر الهجوم على القاعدة الأميركية في الأردن، أقدمت الفصائل المسلحة العراقية على إخلاء معظم مقارها من العناصر الأمنية تحسباً لضربات أميركية متوقعة.

ووفقاً لمصدر في الحكومة العراقية، تحدث تلقت إشارات خطيرة من واشنطن تتعلق بالرد على هجوم الأردن بضرب الفصائل العراقية، إلا أن تلك الرسائل كانت قبل وقف كتائب حزب الله العراق هجماتها». وأكد أنه حتى مساء الخميس «لم يحصل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على أي ضمانات أميركية بشأن عدم شن هجمات». واعتبر المصدر أن «استمرار تسجيل حركة طيران مسيّر وحربي أميركي في أجزاء مختلفة من الأجواء العراقي، لا يعني سوى إصرار أميركي على الرد العسكري داخل العراق وليس في سورية فقط». وذكر المصدر أن «فصائل جديدة وافقت على وقف عملياتها ضد القوات الأميركية، أبرزها جماعة الأوفياء والإمام علي، بعد نجاح الضغوط الأخيرة للحكومة وقيادات بالإطار التنسيقي، لكن رغم ذلك ما زالت عمليات الإخلاء مستمرة لمواقع تلك الفصائل ومخازن ومستودعات السلاح الخاصة بها».

وتطرق المتحدث باسم جماعة كتائب «سيد الشهداء»، وهي جزء من جماعة «المقاومة الإسلامية بالعراق»، كاظم الفرطوسي، إلى إمكانية انضمام فصائل أخرى لوقف الهجمات. وقال في حديث إعلامي، مساء الخميس، إن «تعليق كتائب حزب الله العراقية هجماتها جاء بجهود حكومية ولإفساح المجال لخوض جولة من المفاوضات، وهو إثبات حسن نية من المقاومة بأنها لن تخرج عن قرار الحكومة، وأن القرار داخلي». وكشف أنه كان «يمثل تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية في المنطقة». وتابعت: «أعقب ذلك إطلاق صاروخين مضادين للسفن من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن باتجاه (سفينة) كوي في البحر الأحمر. سقط الصاروخان في الماء دون أن يصطدما بالسفينة». وأوضحت أن «كوي هي سفينة شحن مملوكة لبرمودا وترفع العلم الليبيري». وكان الحوثيون أعلنوا ليل الأربعاء الخميس استهداف السفينة «كوي»، معتبرين أنها أميركية وكانت متّجهة إلى أحد الموانئ الإسرائيلية.

أنصار «حركة النجباء» في بغداد، ديسمبر الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

وكرر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في المنتدى الوزاري الثالث للاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، في بروكسل أمس الجمعة، أن مهمة بعثة الاتحاد المزمع إرسالها إلى البحر الأحمر «دفاعية بحتة» تهدف إلى حماية السفن التجارية من هجمات الحوثيين. وقال بوريل: إن «تعطيل حرية الملاحة له عواقب تتجاوز الخسائر الاقتصادية. إنها ليست مجرد مسألة (إنفاق) بضعة أيام أو بضعة دولارات إضافية، إنها مسألة تتعلق بالسلام والاستقرار»، مضيفاً: «لهذا السبب، نعمل بنشاط مع شركائنا الدوليين لاستعادة الأمن البحري في البحر الأحمر. ونحن نتقدم في العمل على عملية بحرية جديدة سميناها أسبيديس، وهو اسم قديم من اللغة اليونانية ويعني الدرع». وأشار إلى أن مهمة العملية الأوروبية تختلف عن عملية «حارس الازدهار» التي تقودها الولايات المتحدة، والتي تشمل شن هجمات ضد أهداف للحوثيين في اليمن، موضحاً أن هدف العملية الأوروبية «ليس شن أي هجوم، بل الدفاع فقط»، مضيفاً أن البعثة «ستنتشر في البحر، ولن تقوم بأي عملية على الأرض». وكان بوريل أعلن، الأربعاء الماضي، عن أن العملية البحرية الأوروبية ستنطلق رسمياً بحلول 19 فبراير/ شباط الحالي.

(العربي الجديد، فرانس برس، الأناضول)

قرار متأخر والضربات آتية

وصف القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وزير الخارجية العراقية الأسبق، هوشيار زيباري، قرار وقف هجمات الفصائل العراقية على القوات الاميركية بـ«المتأخر». وذكر في تدوينة على منصة «إكس» (تويتر سابقا) انه «حين العقل والحكمة من الجمهورية الاسلامية الإيرانية، لامتصاص الصدمة، وقيامهم بتعليق عمليات كتائب حزب الله العراقي وسحب مستشاري الحرس الثوري من سورية»، معتبرا «أن القرار متأخر والضربات آتية».

إضاءة

مسلح حوثي خلال فعالية دعم لغزة في صنعاء، أمس الأول (محمد حمود/Getty)

هجوم جديد على اليمن... والحوثيون يستهدفون سفينة

تعرض الحوثيون في اليمن إلى هجوم جديد أمس الجمعة، وذلك بعد ساعات من استهداف الحوثيين سفينة تجارية بريطانية في البحر الأحمر، فيما يواصل مسؤول السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، بعث رسائل مبطنة إلى الحوثيين، بتأكيده أن مهمة البعثة البحرية المزمع إرسالها إلى البحر الأحمر «دفاعية بحتة».

ونقلت قناة «المسيرة»، التابعة إلى الحوثيين، عن محافظة حجة إشارتها إلى أن «عدواناً أميركياً بريطانياً استهدف بـ7 غارات على دفعتين منطقة الجر بمديرية عبس». وكان الحوثيون أعلنوا، في بيان مساء أمس الأول الخميس، أن قواتهم البحرية استهدفت سفينة تجارية بريطانية في البحر الأحمر. وقال المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، في البيان، إن الهجمات «مستمرة حتى وقف العدوان ورفع الحصار عن قطاع غزة». واعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم)، في بيانات: «استطاعت قوات القيادة المركزية الأميركية إسقاط طائرة بدون طيار فوق خليج عدن».

وأضافت: «استهدفت قوات القيادة المركزية الأميركية بضربة زورقاً مسيّراً غير مأهول يحتوي على مواد متفجرة، تابعاً للحوثيين المدعومين من إيران، وقامت بتدميره في البحر الأحمر» ما أدى إلى «انفجارات ثانوية كبيرة بدون وقوع أي إصابات أو أضرار». وأشارت إلى أنه كان «يمثل تهديداً وشيكاً للسفن التجارية وسفن البحرية الأميركية في المنطقة». وتابعت: «أعقب ذلك إطلاق صاروخين مضادين للسفن من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن باتجاه (سفينة) كوي في البحر الأحمر. سقط الصاروخان في الماء دون إلى أن «الهيئة المغربية رفعت شعار رفض تجويع أهل غزة والمطالبة بوقف الحرب، مع التنديد بالصمت والتواطؤ الدولي». وأوضح أن 60 مدينة مغربية أعلنت خروجها في 120 تظاهرة، أمس الجمعة، استجابة لنداء الهيئة.

وكعل يوم جمعة، خرجت في العاصمة اليمنية صنعاء ومدن أخرى، حشود كبيرة دعماً للمقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة. وذكرت وكالة «سبأ»، بنسختها التابعة إلى الحوثيين، أن عشرات الآلاف شاركوا في مسيرة «مع غزة ملتزمون حتى النصر» في صنعاء. وأضافت: «أكد بيان المسيرة المليونية استمرار الشعب اليمني في الأنشطة والإعداد القتالي لخوض المعركة نصرة للأقصى وفلسطين. وأشاد بالعمليات البطولية الجهادية في فلسطين ولبنان والعراق، واستمرار قصف الأهداف الصهيونية في فلسطين المحتلة، وفي مقدمتها تل أبيب، بالصواريخ الفلسطينية التي أثبتت فشل العدو، وانهزامه أمام المجاهدين في فلسطين». وأدان البيان «الموقف الأميركي الذي يستهدف الأونروا، وتعليق المساعدات الإنسانية البسيطة التي تقدمها للشعب الفلسطيني، وممارسة أميركا الضغط على الدول المانحة لإيقاف مساعداتها». كما خرجت تظاهرات في محافظات صعدة، وحجة، والضالع، والحديدة.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

إيران: كشفنا عشرات الجواسيس للموساد في 28 بلدا

أعلنت وزارة الاستخبارات الإيرانية، أمس الجمعة، أن ما وصفتها بأنها «أكبر عملية استخبارانية مركبة»، أدت إلى الكشف عن «عشرات الجواسيس» لجهاز «الموساد» الإسرائيلي في 28 دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا، فضلاً عن جواسيس في طهران ومحافظات إيرانية أخرى. وأضافت الوزارة في بيان، نشره التلفزيون الإيراني، إلى أنها حصلت في العملية على «كمية غير مسبوقة ومنقطعة النظير من المعلومات عن أجهزة التجسس والاستخبارات التابعة للكيان الصهيوني».

(العربي الجديد)

العلاقة التونسية ـ الجزائرية على «الطريق الصحيح»

وصف وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف (الصورة)، أمس الجمعة، علاقات بلاده بالجارة تونس بأنها تسير على طريق صحيح، يتيح للبلدين التأثير في مجرى الأحداث في المنطقة، تحديداً بشأن بعض الأزمات التي تعني البلدين على غرار الأزمة في ليبيا وفي الساحل الأفريقي. وقال عطاف عقب لقائه الرئيس التونسي قيس سعيد، إن الجزائر وتونس «تسيران بخطى ثابتة على الدرب الصحيح.. باتجاه تعزيز التوافق السياسي البيني للتأثير على مجريات الأمور إقليمياً ودولياً». وسلم الرئيس التونسي رسالة من نظيره الجزائري عبد المجيد تبون.

(العربي الجديد)

الهند تنقذ سفينة جديدة من القراصنة

أعلنت البحرية الهندية، أمس الجمعة، أنها أنقذت 19 من أفراد طاقم سفينة خطفها قراصنة قبالة سواحل الصومال، وهي العملية الثالثة في الأسبوع الحالي بعد سلسلة من الهجمات على السفن في المنطقة. وأورد بيان للبحرية أن سفينة دورية هندية اعترضت السفينة «إف بي أوماري» في «الساعات الأولى» من صباح أمس الجمعة، و«أجبرت القراصنة على إطلاق سراح الطاقم والسفينة بشكل آمن».

(فرانس برس)

المجر تشترط على رئيس الوزراء السويدي زيارتها

رأى وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو (الصورة)، أمس الجمعة، أنه سيكون من «اللائق» أن يأتي رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون إلى بودابست، قبل تصديق المجر على طلب السويد الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وقال المتحدث باسم الحكومة المجرية زولتان كوفاتش على منصة «إكس» (تويتر سابقاً): «الكرة في ملعبكم يا رئيس وزراء السويد».

(رويترز)

محكمة العدل الدولية تنظر في الغزو الروسي لأوكرانيا

أعلنت محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية في الأمم المتحدة، أمس الجمعة، أنها مؤهلة للنظر في الجزء الأكبر من قضية رفعتها أوكرانيا بشأن الغزو الروسي عام 2022، للمطالبة بالحصول على تعويضات من موسكو. ورفعت أوكرانيا القضية بعد أيام من بدء الغزو، سعياً إلى محاربة جارتها على مختلف الجبهات، القانونية والدبلوماسية والعسكرية.

(فرانس برس)

متابعة

غارات إسرائيلية متواصلة: الجبهة اللبنانية لا تهدأ

لم تهدأ الجبهة اللبنانية، أمس الجمعة، مع استمرار الغارات الإسرائيلية على العديد من المناطق اللبنانية، في غياب أي أفق سياسي لوقف التصعيد الحدودي

بيروت ـ **العربي الجديد**

احتدم التوتر، أمس الجمعة، بين «حزب الله» وإسرائيل على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، مع شنّ الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات متلاحقة على جبل بلاط، وأطراف بلدات مروحين وزبقين وعيترون وعيتا الشعب. كما واصل الاحتلال قصفه المدفعي مستهدفاً محيط تلة حمامص، وأطراف الجبين وعيتا الشعب وعيترون وطير حرفا ووادي حسن. مجدل زون، كما سقطت قذيفة دخانية بين المنازل في بلدة الخيام. وأطلقت صواريخ من لبنان باتجاه موقع المالكية الإسرائيلي وزرعيت. واستهدف «حزب الله» موقع رويسات العلم في مرتفعات كفرشوبا ومزّارع شبعا. وأعلن الجيش الإسرائيلي قصف «بنى تحتية» ومبان عسكرية لـ«حزب الله» واستهداف خلايا في الخيام وكفر قانا وجبل بلاط. كما سقطت 4 قذائف في مناطق في مفتوحة في مستوطنة «كريات شمونة»، على وقع دوي صفارات الإنذار.

وليل الخميس ـ الجمعة، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على أطراف بلدة كفرحمام في محلة الشقيف، وعلى بلدة الضهيرة. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي أطراف طيرحرفا وعلما الشعب والناقورة وياريn والجبين وتلة العويضة. وأفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية بأن دبابة «ميركافا» استهدفت بالقذائف المباشرة الواجهة الشرقية لبلدة مركبا، بالتزامن مع إطلاق رشقات رشاشة باتجاه المنازل الخالية. وحلّق الطيران الاستطلاعي الإسرائيلي فوق العديد من القرى وصولاً إلى نهر الليطاني، وسط إطلاق القنابل المضيئة. واستهدف «حزب الله» تجمعاً لجنود الاحتلال في محيط ثكنة زرعيت.

من جهته، جدد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «تأكيد التزام لبنان بقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار ونشر الجيش في جنوب لبنان». كما جدد» تأكيد احترام قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها من أجل الحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة».

وقال ميقاتي في حوار عبر «زوم» مع «مجموعة العمل الأميركية من أجل لبنان - أميركان تاسك فورس فور ليبانون» برئاسة إدوارد غبريال، مساء أول من أمس الخميس: «تعمل الحكومة اللبنانية مع (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) «يونيفيل» للحفاظ على الاستقرار في المنطقة ومنع أي تصعيد إضافي للتوتر. ومن الضروري أن تحترم كل الأطراف المعنية قواعد الاشتباك والقانون الدولي الإنساني والقرار 1701. وشدّد على «أن الحوار والدبلوماسية هما المفتاح لحل أي خلافات أو توترات في المنطقة، والحكومة اللبنانية ملتزمة بالعمل من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي. ومع ذلك، فإن الوقف الفوري في غزة أمر لا بد منه، حتى تنتصر الدبلوماسية على العنف والحرب».

وعن المحادثات التي أجراها مع مستشار الرئيس الأميركي لأمن الطاقة العالمي عاموس هوكشتاين في بيروت، قبل مدة، قال: «كان هوكشتاين واضحاً في القول إن المطلوب حل دبلوماسي يسمح لأبناء الجنوب بالعودة إلى مدنهم وقراهم، وكذلك سكان شمال إسرائيل». وتابع: «أقدر تقديراً عالياً التزام إدارة الرئيس بايدن بتجنب امتداد الصراع بين إسرائيل وحماس إلى لبنان، وأنا ممتن لجهود الولايات المتحدة المستمرة في معالجة الأزمة». وجدد التذكير باقتراحه الذي يقضي بـ«فرض وقف طويل الأمد للحرب في غزة لتأمين المساعدات الإنسانية لسكان غزة المحاصرين، الأمر الذي سيسمح بإعادة تحريك الوساطة لتبادل الرهائن والأسرى. كما يقضي الاقتراح بإعادة عقد الاجتماعات الثلاثية برعاية الأمم المتحدة لحل النقاط الخلافية بين لبنان وإسرائيل من خلال تطبيق معاهدات وقرارات الأمم المتحدة كافة، بدءاً باتفاقية الهدنة عام 1949، وصولاً إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1701. كما ينص الاقتراح على إطلاق مبادرة دولية لحل عادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ينطلق من مبادرة حل الدولتين، لضمان الحقوق العادلة للفلسطينيين، والأمن المستدام للجميع».

أوستن: نتواصل مع الإسرائيليين لضمان عدم توسع الحرب

وكان وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن قد أكد، مساء أول من أمس الخميس، أن بلاده «لا ترى صراعاً شاملاً بين إسرائيل وحزب الله»، كاشفاً في مؤتمر صحافي أنه «نتواصل مع الإسرائيليين لضمان عدم توسع الحرب». وكان مصدر دبلوماسي غربي قد أفاد وكالة «فرانس برس»، مساء الخميس، بأن دولا غربية عدّة، بينها بريطانيا، تحاول إيجاد حلّ عملي لوقف التصعيد عند الحدود، وتحديداً من خلال «تطبيق كامل للقرار 1701 ومنح زخم لدور يونيفيل». وأشار، على هامش زيارة وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون إلى بيروت، إلى «ازدياد خطر التصعيد من قبل إسرائيل لاعتبارات سياسية داخلية، في حين أن حزب الله لا يريد الحرب من جهته».

من القصف الإسرائيلي للبلدة، 20 يناير الماضي (محمد زعترني/أسوشييتد برس)

رصد

تظاهرات في عواصم عربية دعماً لغزة

تواصلت التظاهرات في دول عربية عديدة دعما لقطاع غزة، الذي يتعرّض إلى عدوان إسرائيلي متواصل، و تنديداً بوقف دول غربية تمويلها لوكالة «الأونروا»

في اليوم الـ119 من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تظاهر الاف الأردنيين والمغاربة تضامناً مع أهالي القطاع، ودعماً لوكالة «الأونروا»، وضد سياسة التجويع التي يعتمدها الاحتلال، فيما خرجت أكبر المسيرات في اليمن، حيث شارك عشرات الآلاف في فعاليات بالعاصمة صنعاء ومدن عديدة.

وشارك مئات الأردنيين، أمس الجمعة، في مسيرة بالعاصمة عمان، تضامناً مع الفلسطينيين وقطاع غزة، ودعماً لوكالة «الأونروا» التي تواجه تهديداً بعدم القدرة على مواصلة عملها، جراء وقف العديد من الدول الغربية تمويلها، بعد زعم الاحتلال أن عدداً من موظفي الوكالة شاركوا في عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وهتف المشاركون في المسيرة، التي دعا إليها «الملتقى الوطني لدعم المقاومة» تحت عنوان «تقويض الأونروا لن يمر»: «فلسطين فلسطين... شعبك حر وما بيلين»، و«عربية عربية... فلسطين عربية»، و«الانتقام الانتقام... يا سرايا ويا قسام»، و«احنا شعب الجبارين... نموت وتحيا فلسطين». ورفع المشاركون في المسيرة أقفتا كتب عليها: «تقويض الأونروا لن يمر؛ لا للتجويع، لا للتهجير ونعم لحق العودة».

واحتجّ الآف المغاربة، أمس الجمعة، في 60 مدينة، دعماً لغزة ومقاومتها، وللتعبير عن رفض سياسة التجويع والتهجير القسري للفلسطينيين، ودعوة المؤسسات الدولية لتحمل مسؤولياتها. وللجمعة الـ17 على التوالي منذ انطلاق معركة «طوفان الأقصى»، رفع المشاركون في التظاهرات التي دعت إليها «الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة» شعارات تدعم فلسطين وصمود شعبها، وأخرى تندد بجرائم الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، وبسياسة التجويع والتهجير القسري. وردد المشاركون في التظاهرات، شعارات تطالب بفتح معبر رفح، ودخول المساعدات الإنسانية من دون قيد أو شرط. كما أبدوا استنكارهم «الصمت والتواطؤ الدولي والعربي الرسمي الذي يعطي الضوء الأخضر للكيان المجرم للاستمرار في مجازره الوحشية». وجدد المحتجون، خلال التظاهرات التي نظمت في سياق «جمعة طوفان الأقصى 17» أوقفوا مجاعة غزة... أوقفوا العدوان»، مطالبتهم السلطات المغربية بالتراجع عن اتفاقية التطبيع مع إسرائيل، وطرد مكتب الاتصال الإسرائيلي بالعاصمة الرباط. وقال عضو المكتب المركزي للهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة، محمد الرياحي، لـ«العربي الجديد»، إن الوقفات «تأتي للتأكيد على استمرار التضامن الشعبي، والرفض للمجازر الوحشية في حق المدنيين»، لافتاً إلى أن «الهيئة المغربية رفعت شعار رفض تجويع أهل غزة والمطالبة بوقف الحرب، مع التنديد بالصمت والتواطؤ الدولي».

من التظاهرة في الرباط أمس (العربي الجديد)

تقرير

تجرى الانتخابات الباكستانية في 8 فبراير/ شباط الحالي وسط أزمات أمنية خصوصاً في مناطق شمال وجنوب غرب البلاد، وفي ظل تدخل الجيش في العملية الانتخابية، لمساعدة طرف سياسي في الوصول إلى السلطة مقابل قمع آخر، خصوصاً حزب عمران خان، الذي لا يزال يحظى بشعبية كبيرة

الانتخابات الباكستانية

تداخل بين الأزمات الأمنية وتدخل الجيش

إسلام آباد ـ صبغة الله صابر

تجرى الانتخابات الباكستانية في ظل تحديات أمنية وسياسية في الوقت الحالي، حيث يتوجه الناخبون في الثامن من فبراير/ شباط الحالي إلى صناديق الاقتراع لاختيار أعضاء البرلمان المركزي والمجالس المحلية، قبل تعيين حكومة جديدة ستواجه أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد على الإطلاق. كما أن الأزمات الأمنية المتصاعدة في البلاد ستشكل تحدياً مهماً للحكومة الجديدة، وكذلك لعملية الانتخابات، إذ أصبح إقليما بلوشستان وخيبرپختونخوا في قلب الأزمة الأمنية من جديد، بعد أن أدت أعمال العنف إلى مقتل أكثر من 1500 شخص في العام 2023، الأكثر دموياً منذ 2016. كل ذلك علاوة على التوتر القائم في العلاقات مع الجيران، لا سيما أفغانستان والهند وإيران. وفيما ستؤدي الانتخابات الباكستانية إلى تشكيل حكومة وبرلمان جديدين، فإن الاتهامات للمؤسسة العسكرية بالتدخل لصالح أحزاب معينة تثير خشية من أن تولد الانتخابات أزمة جديدة في البلاد، ما سيشغل بال الحكومة الجديدة واهتماماتها إلى مدى أبعد. ويصل عدد المقاعد في البرلمان إلى 372، بينها 60 مخصصة للنساء، وعشرة مقاعد مخصصة لغير المسلمين، بينما عدد الناخبين يصل إلى 106 ملايين شخص. يصل عدد الأحزاب السياسية في باكستان وفق القائمة التي أصدرتها لجنة الانتخابات إلى 166، لكن معظم تلك الأحزاب لا تشارك في الانتخابات، أو تشارك بشكل رمزي. لكن الأحزاب الرئيسية التي تشارك في الانتخابات، هي الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف، الذي يعتبر وفق مراقبين أقوى حظاً في هذه الانتخابات. كذلك من الأحزاب الرئيسية، الشعب الباكستاني بزعامة الرئيس الأسبق آصف علي زرداري.

> محمد حسن: الجيش دمر الجهود الرامية لترسيخ أنظمة ديمقراطية

> شفاعت علي: الوضع الأمني يزداد سوءاً قبيل الانتخابات وبعدها

كذلك من الأحزاب الرئيسية حزب عمران خان «حركة الإنصاف»، وتشير الإحصائيات والتقديرات إلى أنه على الرغم مما واجهته الحركة وما تزال من الأزمة بسبب وقوف جميع الأحزاب ضدها، ووقوف المؤسسة العسكرية في وجهها، إلا أن خان ما زال يحظى بتأييد كبير في أوساط الشعب، غير أن خان مُنع من المشاركة في الانتخابات الباكستانية بسبب سجنه الأهلية عنه وقضايا يواجهها في المحاكم. كما أن حزبه العسكرية منذ نشأة باكستان بالتدخل في الشؤون السياسية بشكل مباشر، تارة عبر الانقلابات، وتارة بشكل غير مباشر، من خلال مساعدة حزب في الوصول إلى السلطة مقابل قمع آخر. ولكن هذه المرة يبدو التدخل علنياً أكثر، ما جعل الكثيرين يظنون أن الانتخابات ليس لانتخاب الحكومة، بل هو مجرد إجراء روتيني، وأن المؤسسة العسكرية قد حسمت أمرها بأن يتولى حزب الرابطة الإسلامية زمام الحكم. ولعل هذا ما جعل جميع الأحزاب الأخرى، بما فيها «الشعب»، تشكو من أن عقبات كبيرة تخلق في وجهها وتستهدف حملاتها الانتخابية.

ويعرب المحلل السياسي الباكستاني محمد حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن أسفه لأن «دور الجيش الباكستاني دفّر كل الجهود الرامية إلى ترسيخ أنظمة ديمقراطية في البلاد». ويضيف: «رأينا ما بعد 2007 بعض التقدم في نظام الديمقراطية في بلادنا، ولكن مع الأسف الشديد جاءت المؤسسة العسكرية لتدمر كل تلك الجهود». ويعتبر أن «عمران خان حاول أن يضع حداً لأنشطة المؤسسة العسكرية، لكننا نرى النتيجة، من هنا يعرف الجميع كيف ستكون نتيجة الانتخابات، وأنها مجرد عملية لملء الفراغ». ويتابع: «نرى كيف تتدخل قيادة المؤسسة العسكرية في شؤون حزب سياسي كي لا يحصل على الأغلبية في البرلمان، وتُنحاز إلى حزب سياسي آخر، وهي لم تسمح لأحزاب سياسية كبيرة، غير حزب نواز شريف، بالقيام بالحملة الانتخابية بشكل سلس. ولا شك في أن هناك ياساً كبيراً في أوساط الشعب حيال ما تقوم به المؤسسة العسكرية، في حين أن أمامها الكثير للقيام به على الحدود وفي القضاء على المسلحين». ويرى حسن أن «الأحزاب السياسية تتحمل جزءاً كبيراً من اللوم، فهي تتيح الفرصة للمؤسسة العسكرية للعب على جميع الأحزاب، والآن هي ضد حزب عمران خان. ونرى أن حزب نواز شريف وبعض الأحزاب الأخرى تقف إلى جانب المؤسسة العسكرية ضد خان، وغداً يمكن أن تضحك على تلك الأحزاب وتقف مع أحزاب أخرى من أجل الوصول إلى السلطة».

على الرغم من إعلان «طالبان» الباكستانية أنها لا تستهدف العملية الانتخابية، ولا الحملات الانتخابية للأحزاب المختلفة، متهمة الاستخبارات الباكستانية بأنها تربك الأمن في بعض المناطق من أجل الحصول على ما وصفته بالإتاوات المالية من تلك الأحزاب، إلا أن الوضع الأمني في البلاد متصاعد جداً، خصوصاً في مناطق شمال وجنوب غرب البلاد. على سبيل المثال، في الفترة ما بين 28 إلى 31 يناير/ كانون الثاني الماضي شهد إقليم بلوشستان عشرات الهجمات، بينها أكبر هجوم في مقاطعة مج استهدف كل المواقع العسكرية والأمنية والحكومية في آن واحد، ونفذه ثلاثة انتحاريين حسب الرواية الحكومية الأولية. ولكن بعد ثلاثة أيام أعلنت السلطات أن قوات الأمن قتلت 30 مسلحاً نفذوا الهجوم، الذي استمر لمدة ثلاثة أيام. وأعلن «جيش تحرير بلوشستان» مقتل أكثر من 80 من قوات الجيش والأمن خلال الهجوم. كذلك الحال في شمال غرب البلاد، وهذا ما يقلق الجماعات التي لها نفوذ في تلك المناطق، كحزب عمران خان وحزب الزعيم الديني المولوي فضل الرحمن، جمعية علماء الإسلام.

في هذا الشأن، يقول المحلل الأمني الباكستاني شفاعت علي، لـ«العربي الجديد»، إن «الوضع الأمني المتصاعد عقبة كبيرة في وجه الانتخابات، خصوصاً في شمال وجنوب غرب البلاد. وهناك أماكن لا تجرى فيها عملية الانتخابات في بلوشستان وفي خيبرپختونخوا وهناك دوائر أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات فيها بسبب الوضع الأمني». ويلفت إلى أن «الوضع الأمني يزداد سوءاً قبيل عملية الانتخابات وبعدها، وهناك تكتم إعلامي كامل. وأخشى أنها ستخرج عن سيطرة الجيش، لا سيما وأن الأمور مع أفغانستان متوترة، وبالتالي هي لن تتعاون مع باكستان، وبدون ذلك الجيش غير قادر على احتواء القضية، مع الأسف». وفي وقت تقوم فيه الأحزاب السياسية بالحملات الانتخابية، فإن قيادة حزب عمران خان من الدرجة الأولى والثانية في السجون، وبعضها أجيرت على التنحي عن السياسة وعدم المشاركة في الانتخابات. لكن على الرغم من ذلك لم يُسمح للحزب بحملة انتخابية، وهو ما جعل الكثيرين، منهم المحلل السياسي محمد صفدر يرى أن هذه الانتخابات محسومة أصلاً ولن تأتي بجديد.

ويقول صفدر، في حديث لـ«العربي الجديد»: «بصراحة لا روح للانتخابات، كلما يخرج أحد يرفع علم عمران خان أو صورته أو يرفع صوته يُلاحق. وهذا يحصل في بعض الأماكن مع حزب الشعب، وبالتالي الكل يعرف أن الفرصة تتاح لشخص واحد وهو نواز شريف». ويعتبر أن هذه «أسوأ انتخابات في تاريخ باكستان، وسمعنا كلام قائد الجيش (عاصم منير)، وكان كل كلامه مركزاً على الساحة السياسية في هذا التوقيت، وكانت إيحاءاته تشير إلى أن حزب خان هو الهدف ولن يُسمح له بالمضي قدماً، وبالتالي هذا انقلاب غير مباشر، وصرف أموال الشعب على مثل هذه الانتخابات ضيع لا أكثر».

مناصرون لحزب الشعب في خيبرپختونخوا، يناير الماضي (عامر قريشي/فرانس برس)

البرلمانات الإقليمية أيضاً

الى جانب الانتخابات التشريعية، يقترع الباكستانيون أيضا لانتخاب المجالس المحلية أيضا. ففي آن واحد يدلي الناخب بصوتين، لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي (البرلمان)، وآخر لانتخاب اعضاء المجالس المحلية التي تسمى محليا بالبرلمانات الإقليمية الخمسة، وهي البنجاب، والسند، وخيبرپختونخوا، وبلوشستان، وجلجت بلتستان. وتلك المجالس تقوم بانتخاب الحكومات المحلية، كما لها دور في انتخاب اعضاء مجلس الشيوخ ورئيس البلاد.

شرق غرب

تركيا: توقيف 7 يشتبه ببيعهم معلومات لـ«الموساد»

أوقفت السلطات التركية، أمس الجمعة، 7 أشخاص للاشتباه ببيعهم معلومات لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد». وقالت مصادر أمنية إن تحقيقات جهاز الاستخبارات التركي رصدت قيام «الموساد» بأنشطة مثل جمع معلومات عن السير الذاتية لأشخاص، والاستطلاع، والتوثيق بالصور والفيديو، والمراقبة، ووضع أجهزة تتبع ضد أهدافه من خلال محققين مرتبطين به.

(الأناضول)

وزير خارجية سويسرا يزور الصين

أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وينبين، في بيان أمس الجمعة، أن وزير الخارجية السويسري إيغناسيو كاسيس (الصورة) سيزور بكين في 6 و7 فبراير/شباط الحالي. وأوضح أن «زيارة كاسيس تأتي تلبية لدعوة من وزير الخارجية الصيني وانغ يي»، مشيراً إلى أن «الجانبين سيعقدان الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي لوزيري خارجية الصين وسويسرا».

(العربي الجديد، رويترز)

الأمم المتحدة: التهديد الإرهابي يرتفع في أوروبا

قالت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة، في تقرير أمس الجمعة، إن التهديد الذي يشكله تنظيما «القاعدة» و«داعش» والجماعات التابعة لهما «لا يزال مرتفعاً» في مناطق الصراع في أفريقيا وأفغانستان، كما ارتفعت مستويات التهديد في بعض المناطق ومن بينها أوروبا. وذكرت اللجنة أن العلاقة بين حكام حركة «طالبان» الأفغانية و«القاعدة» لا تزال «وثيقة».

(أسوشييتد برس)

ماليزيا: خفض محكومية سجن رزاق للنصف

خَفّض الحكم الصادر بحق رئيس الوزراء الماليزي الأسبق نجيب رزاق (الصورة) بتهمة الاختلاس، من 12 سنة إلى ست سنوات. وقال مجلس العفو، في بيان، إنّه بعد مشاورات «قرّر مجلس العفو منح تخفيض بنسبة 50 في المائة في العقوبة والغرامة» المفروضة على رزاق. وحُكم على رزاق، الذي تولّى السلطة من العام 2009 إلى العام 2018، بالسجن لمدّة 12 عاماً وغرامة قدرها 210 ملايين رينغيت (47 مليون يورو) بعدما دين بارتكاب مبالغ طائلة من صندوق الثروة السيادي الماليزي «1 أم دي بي».

(فرانس برس)

إثيوبيا تمدد حالة الطوارئ في أمهرة

قرر البرلمان الإثيوبي، أمس الجمعة، تمديد حالة الطوارئ في منطقة أمهرة بشمال البلاد لأربعة أشهر، والتي فُرضت في أغسطس/ آب الماضي بسبب تمرد أسفر عن مقتل المئات. وتمنح «الطوارئ» الحكومة صلاحيات فرض حظر التجول وتقييد حركة السكان. واندلعت المواجهات في أمهرة في يوليو/ تموز الماضي بين القوات الاتحادية ومجموعة تدعى «فانو» تتهم الحكومة بتقويض أمن المنطقة. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وثقت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، المعينة من الدولة، مجموعة من الانتهاكات في أمهرة، نسبت معظمها إلى القوات الحكومية.

(رويترز)

متابعة

تظاهرات السويداء مستمرة

دخلت احتجاجات السويداء، جنوبي سورية، أمس الجمعة، أسبوعها الـ27، على وقع هتافات مئات المتظاهرين الذين خرجوا أمس مجدداً للمطالبة بالتغيير السياسي، بعدما لم يثنهم الطقس الماطر والبارد عن استمرارهم في احتجاجاتهم السلمية.

وشارك «تجمع النقابات المهنية» (في السويداء)، أمس، في التظاهرة، حيث رفع عدد من أعضائه لافتة حملت صور قادة الثورة السورية الكبرى تأكيداً على الوحدة الوطنية المتجذرة بين السوريين، والتي

السويداء ـ ليث أبي نادر

دخلت احتجاجات السويداء، في جنوب سورية، أمس الجمعة، أسبوعها الـ27، على وقع هتافات مئات المتظاهرين الذين خرجوا أمس مجدداً للمطالبة بالتغيير السياسي، بعدما لم يثنهم الطقس الماطر والبارد عن استمرارهم في احتجاجاتهم السلمية.

وشارك «تجمع النقابات المهنية» (في السويداء)، أمس، في التظاهرة، حيث رفع عدد من أعضائه لافتة حملت صور قادة الثورة السورية الكبرى تأكيداً على الوحدة الوطنية المتجذرة بين السوريين، والتي حاولت جهات إعلامية رسمية إبعادها عن المشهد في السويداء وصبغ الحراك بالصبغة المناطقية.

ورأى المتظاهر أيمن نوفل، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن النقابات استطاعت أن تظهر انضباطاً والتزاماً بالحراك الشعبي، وأن تحدّد نفسها عن التجاذبات السياسية وتترفع عن العوائق التي تقف في وجه الحراك وتغيّر من بوصلة أهدافه. وتلافت برأيه، في حراك أمس، هو التجمع الكبير لعقال السويداء تحت شعار موحد «سورية واحدة أرضاً وشعباً». وأشار إلى أن شريحة العمّال والفلاحين، وهي الأكبر، قررت أن تنأى بنفسها عن العمل السياسي وتلتزم بقواعد وأهداف التحرّر ضمن القرارات الدولية وبعيداً عن أي أيديولوجيا قد تكون عائقاً في طريق الحرية.

وأشار أحد المحتجّين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن التجمع المهني، الذي رفض أعضاؤه أيّ شكل من أشكال التبعية السياسية، يؤكد أن السياق النقابي لا يجدر أن يخرج عن سياق العمل المدني، ليضمن كينونته التي تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المجتمع.

بدورها، قالت المتظاهرة شهيرة عزّام، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنها رأت في العمل النقابي، وخصوصاً التجمع المهني وتجمعات العمّال والفلاحين، الطريق الأكثر التزاماً بأهداف الانتفاضة خلال الفترة الحالية من النضال الشعبي، «فجميع هؤلاء عاملون أو موظفون في دوائر الدولة، وهم الأكثر قدرة على التغيير السلمي ضمن المؤسسات والأكثر تأثيراً في المجتمع المحلي، ويبقى أن يعوا دورهم في إنجاح أي تعطيل أي عمل مؤسسي وعدم قدرة السلطة على عزلهم أو طردهم والاستغناء عن عملهم»، وفق اعتبارها. وأعربت عزّام عن أملها «أن تبقى هذه التجمعات بعيدة عن التنظيم السياسي والعمل الأيديولوجي، لتبقى حرة في تطلعاتها وأهدافها».

وعلى صعيد الحراك المتصل بمحاولة مكافحة ظاهرة تهريب المخدرات، وهو الملف الذي يسبّب أرقاً لسكان القرى الحدودية في المحافظة (مع الأردن)، أعلنت مجموعة من شبّان قرية ذيبين، جنوبي السويداء، أول من أمس الخميس، تشكيل فصيل محلّي يعنى بمكافحة ظاهرة المخدرات واجتثاث من يعمل بتهريب المواد المخدرة إلى الجوار الأردني، ويروجه في المحافظة، مؤكدة أنها ستقطع الطريق على أي جهة تدعم هؤلاء المهربين، ولن تسمح لها باستخدام قريتهم ممراً لمشاريعهم المشبوهة، في إشارة إلى إيران و«حزب الله» اللبناني والنظام السوري.

وكان الفصيل الجديد نظّم دوريات لحماية الحدود المحاذية للقرية. وقال أحد الشبان المشاركين، والذي أكد ضرورة عدم نشر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إنهم «لن يسمحوا بعد اليوم لهؤلاء المأجورين من تجّار المخدرات أو السلاح أن يجعلوا من جثث الأطفال معبراً لجني المال الحرام». وأضاف: «نوجه رسالة لإيران وأذيالها في المنطقة: إنكم لن تستطيعوا بعد اليوم المرور فوق جراحنا والأمنا، وسنقطع أي يد سيكون لها دور في زعزعة أمان قرانا» داعياً جميع القرى لكي تحذو حذو شبّان ذيبين وتقوم بتشكيل فصائل محلية شبابية لمحاربة تجار المخدرات.

من حراك السويداء أمس (العربي الجديد)

رصد

تونس: جدل ملء شغور مقاعد البرلمان

تونس ـ آدم يوسف

يتواصل الجدل بين هيئة الانتخابات والبرلمان التونسي حول سبل ملء الشغور في 7 مقاعد عن دوائر الخارج، وسط خلاف قانوني بين تأويل المرسوم الانتخابي وقانون البرلمان. ويعمل البرلمان منذ افتتاح أعماله في مارس/آذار 2023 منقوصاً بـ8 نواب (153 عضواً من أصل 161)، منهم 7 عن مقاعد دوائر الخارج التي لم تسجل أي ترشح في الانتخابات بسبب صعوبات تطبيق المرسوم الانتخابي، بالإضافة إلى شغور مقعد ثامن بسبب سجن النائب وجدي الغاوي.

ويشير المتحدث باسم هيئة الانتخابات محمد التليلي المنصري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «هناك لبساً في الموضوع، إذ اعتمد مجلس النواب في توضيحه على البند 34 من المرسوم الانتخابي المتعلق بحالات الشغور المنصوص عليها، التي يعد البرلمان مطالباً بمعاينتها وإحالتها للهيئة حتى تجري بدورها انتخابات جزئية». وأضاف أن «هناك حالة لم يتفطن إليها مجلس النواب نص عليها في تعديل المرسوم عدد 8، الذي أضاف حالة شغور جديدة في الفصل 34، حيث يكون مجلس النواب مطالباً بمعاينتها، وهي حالة الفراغ في مقعد لأي سبب من الأسباب». وبيّن أن «البرلمان عند وضعه النظام الداخلي لم يفطن إلى هذا التنقيح، والهيئة لا تستطيع أن تقوم بانتخابات جزئية دون معاينة المجلس وطلبه ذلك من الهيئة في مكاتبة رسمية، لأن ذلك يعرض العملية الانتخابية لأي طعن يمكنه أن يسقط كامل العملية أمام المحكمة الإدارية». وبين أن «هيئة الانتخابات نبهت مجلس نواب الشعب إلى حالة الشغور الواردة في هذا التعديل».

واعتبر عضو هيئة الانتخابات بلقاسم العياشي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تعديل المرسوم تعرض إلى وضعية مستحدثة تتعلق بفراغ في 7 مقاعد بمجلس نواب الشعب، وليس شغوراً، مبيناً أن «مسألة استكمال تركيبة البرلمان ممكنة بتنقيح النظام الداخلي لمجلس النواب بإضافة وضعية حالة الفراغ، ثم تُعاين هذه الوضعية من قبل مكتب البرلمان، وبعد ذلك، ترُاسل هيئة الانتخابات لإعلامها كتابياً، وبمجرد الإعلام، تُنظّم انتخابات جزئية بالدوائر المعنية لسد الفراغ».

من جانبه، حمّل مجلس النواب مسؤولية سد الشغور إلى هيئة الانتخابات. وكانت رئاسة البرلمان أصدرت سابقاً بياناً بخصوص سدّ الشغور، أكدت فيه أنّ «هذا الأمر يبقى من مشمولات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، لكونها لم تتوصل إلى إجراء انتخابات بالدّوائر المذكورة في أي طور، قبل الإعلان النّهائي عن النتائج، وقبل مباشرة المجلس مهامه أو بعد ذلك». وأضافت رئاسة البرلمان أنه «لم يتسنّ للبرلمان مباشرة عمله بتركيبته المكتملة، نظراً إلى أنّ هيئة الانتخابات اتجهت لإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية ونشرها دون استكمال 7 مقاعد تعود إلى دوائر انتخابية بالخارج»، مؤكّداً أنّ «الشغور في أيّة هيئة أو مجلس نيابي لا يتمّ إلا وفقاً للضوابط الدّستورية والقانونية، وأنه لا يمكن الحديث عن مقعد شاغر إلا بعد أن يتمّ شغله». وتابعت رئاسة البرلمان أنّ «القانون الانتخابي، والمرسوم عدد 55 المؤرخ في 15 سبتمبر/أيلول 2022 (المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه)، بيّنا حالات الشغور النهائي وحالات فقدان العضوية وكيفية معالجتها، وهي حالات تحدث بعد انعقاد المجلس، مثلما يتّضح من أحكام الفصول المعنيّة من المرسوم المذكور، وأضافت أنه في هذه الحالة، تعود المسؤولية القانونية لمعاينة هذه الوضعية والنظر في سبل تصحيحها إلى هيئة الانتخابات عملاً بمقتضيات القانون الانتخابي».

خاص

لويس ساكو: مليشيا بابليون لا تمثل المسيحيين

اعتبر الكاردينال العراقي لويس ساكو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قرار سحب تعيينه الرئاسي بطريركاً للكلدان في العراق والعالم، اغتيال معنوي له

إربيل ـ محمد الباسم

مضت أكثر من ستة أشهر على ترك بطريرك الكنيسة الكلدانية، الكاردينال لويس روفائيل ساكو، العاصمة العراقية بغداد ونقل سلطته إلى مدينة إربيل، عاصمة إقليم كردستان، وذلك على خلفية قرار الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد سحب المرسوم الجمهوري الخاص بتعيين لويس ساكو في منصب بطريرك على الكلدان في العراق والعالم. ومن ثم إصدار أمر قضائي باستقدامه للمحكمة، بتهم رفعها ضده زعيم مليشيا «بابليون» المسيحية، المدعومة من فصائل «الحشد الشعبي»، والتي تنشط في سهل نينوى وبغداد. وأكد البطريرك لويس ساكو وفقاً لكتاب رسمي مذيل بتوقيعه، نُشر في وقت سابق، تعرضه لضغوط مستمرة بدوافع سياسية، معتبراً قرار سحب المرسوم الرئاسي «سابقة لم تحدث في تاريخ العراق»، وأنه «تحقيق لرغبة» زعيم فصيل «بابليون» ريان الكلداني، بتعيينه متولياً لأوقاف الكنيسة، وإشراك أشقائه في الأمر من خلال منحهم مناصب، يأتي ذلك إلى جانب سعي الكلداني لاستغلال تعيين وزيرة الهجرة والمهجرين إيفان فائق جابرو (مسيحية) لصالحه، وتعيين صهر الكلداني، نوفل بهاء، رئيساً لديوان الوقف المسيحي والديانات الأخرى («تكتمل اللعبة القذرة»، على حد تعبير ساكو.

وفي حوار مع «العربي الجديد»، قال لويس ساكو إنه «تعرض لتعسف كبير جرّاء هذا القرار»، مبيناً أن «أحواله الشخصية وأوضاعه هي جزء مما يحدث في العراق والعالم، لا سيما أن العراق لم يشهد أي تقدم منذ 20 عاماً، بل زادت الهشاشة والانقسامات الداخلية من أجل السلطة والمال». وأضاف أن «الفساد أحرق البلاد، ناهيك عن التدخلات الأجنبية من أطراف عديدة أثرت على أوضاع الشعب، في حين أن الحرب بالقرب من الأراضي المقدسة في فلسطين تنذر بمزيد من المشاكل، والتي نتجه نحو الأسوأ».

واعتبر أن «الحكومات العراقية منذ عام 2003 ولغاية الآن، مكتوفة اليدين، فيما تتحدث الأحزاب إعلامياً عن الفساد والفاسدين، لكنها لا تعالج قضايا الفساد (سرقة المال العام) بحزم وشفافية، مع تمدد واضح للسلاح المنفلت». وتابع: «مليشيا بابليون لا تمثل المسيحيين، لكن زعيمها يحاول أن يكون ولي أمرنا، بعد أن استولى على مقدرات المسيحيين سياسياً ومالياً». وأضاف: «نحن نتساءل إن كان يتبع الحشد الشعبي، فلماذا لا يتبع ضوابط الحشد؟ وإن كان ضمن محور المقاومة فلماذا لا يقاتل ضد إسرائيل ويدافع عن غزة؟».

ولفت البطريرك لويس ساكو إلى أن «الحكومات العراقية أهملت المسيحيين، ما اضطرهم إلى الهجرة، وبعد أن كانوا أكثر من مليون ونصف المليون مسيحي، لم يبقَ إلا أقل من نصف مليون فقط»، مضيفاً أنه خلال الأشهر الماضية هاجرت أكثر من 100 عائلة مسيحية عراقية». ورأى أن هذا الأمر «محزن، كما أن هناك خشية من استمرار استغلال العوائل في بغداد ونينوى، وعدم حمايتهم». في المقابل أشار إلى أن «الوضع مريح في أربيل، وهناك فسحة من الحرية والعمل، بالإضافة إلى الازدهار والتقدم والسياحة ولا توجد أي ضغوطات على المسيحيين، كما أن حكومة الإقليم لا تملي عليّ أو على الكنيسة أي شيء».

وبخصوص القرار العراقي بشأن عزله من منصبه، قال إن «القرار غير قانوني، وإن هذا الاستهداف ليس لي وحدي، بل لكل المكون المسيحي»، وذلك بهدف «جعله حلقة ضعيفة وإفراغه من النخب عبر الهجرة والترهيب». ولفت إلى أن «رئيس الكنيسة غادر مرتين في التاريخ العراقي، مرة في عهد أرغون حفيد هولاكو في القرن الثاني عشر، وفي زمن الرئيس عبد اللطيف رشيد، الذي كان يقول إنني شخصية وطنية، فيما تسبب بعد ذلك باغتيالي معنوياً».

> ساكو: تتحدث الأحزاب إعلامياً عن الفساد لكنها لا تعالجه

وحذّر من أنه في حال عدم توصل السلطات العراقية إلى حلول حقيقية لمشاكل المسيحيين، «فإنه في السنوات المقبلة قد نشهد خلو العراق من هذا المكون الأصيل، لأن المافيات التي تهمها المصالح المادية على حساب الشعب، تسعى إلى ترويض المسيحيين ليتحولوا إلى جزء من المنظومة الفاسدة». وأضاف: «قد يكون هناك أياد خارجية في هذا الاتجاه، لا سيما أن هذه المليشيات والمافيات موالية لإيران»، مع العلم أنه وفقاً للبطريك ساكو فقد زار إيران مرتين، و«كانوا لطفاء وجيدين معي، كما أن المسيحيين في إيران يعيشون بطريقة جيدة ومحترمة لأن الحكومة الإيرانية تحترم مكونات شعبها». في غضون ذلك لفت إلى أن «الفاتيكان يراقب عن كثب وضع المسيحيين في العراق، والعالم الغربي أيضاً، وهم قلقون من الوضع الحالي»، موضحاً أن «الحكومة غير قادرة على استرداد أملاك المسيحيين، لكن التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر تمكن من استعادة 100 منزل، من أصل 1250 عقاراً، من ضمنها منازل ومحال تجارية في البصرة وبغداد والموصل». في حين أن «مساعي مريبة تجري لربط أملاك الكنائس بديوان الوقف المسيحي من أجل استثمارها أو بيعها».

ويشان القصف الإيراني على أربيل، في 16 يناير/ كانون الثاني الماضي، ذكر ساكو أنه «مثّل صدمة بالنسبة لنا، وهو غير مقبول، ويخلق حالة من الاضطراب، وإن كان هناك طرف يريد محاربة إسرائيل، فإسرائيل معروفة وليس من المنطقي قصف مناطق أخرى». وفي ما يخص الحرب الإسرائيلية على غزة، أكد أنها «حرب عبثية وشيطانية، وكان من المفترض عدم الوقوع في فخ الحرب، مضيفاً أن وقوع 27 ألف شهيد من غزة «هو حدث كارثي، وعلى الدول العربية أن تتكاتف لمنع استمرار الدمار، لأن الحرب قد تتوسع إذا ما تم استدراكها». كما أن هناك حاجة «لتدخل المرجعيات الدينية جميعها في توجيه خطابات واضحة وليست خجولة أو دبلوماسية». وتابع: «الحرب خطيئة كبرى وكذلك قتل الناس وتهجيرهم من بيوتهم وتدمير البنى التحتية، ويجب المطالبة بشجاعة بإنقاذ الناس، مع التأكيد على المواطنة».

ساكو: العراق لم يشهد أي تقدم منذ 20 عاما (مروان إبراهيم/فرانس برس)

تحولت مسألة التعديلات الدستورية في الصومال إلى نقطة خلافية جديدة، في ظل تباين الآراء حولها، وما إذا كانت خطوة إصلاحية لإنهاء وضعية الدستور المؤقت، أو تقويضاً لصلاحيات وسلطات عدة، بما يسمح بتمكين نفوذ رئيس البلاد

تقويض أم خطوة إصلاحية؟

التعديلات الدستورية في الصومال

مقديشو ـ **نور جيدي**

تصاعدت حدة الانتقادات المعارضة السياسية تجاه مشروع إجراء تعديلات في الدستور المؤقت في البلاد، الذي صادق عليه البرلمان، بمجلسيه الشعب والشيوخ، بإعتبارها محاولة من قبل الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود لانتهاك الدستور المؤقت، من أجل تحقيق مصالحه السياسية. وحصل مشروع إجراء تعديلات دستورية على موافقة 201 نائب بينما رفضها 19 نائباً، في جلسة حضرها 220 نائباً من أصل 329، في 24 يناير/كانون الثاني الماضي. وكان الرئيس الصومالي قد شدّد في حفل تنصيب رئيس ولاية بونتلاند الجديد، سعيد عبد الله دني، في 25 يناير الماضي، على أن البلاد بحاجة إلى إيجاد دستور كامل لتحقيق تطلعات الشعب و«ليس لدي مصالح خاصة». وأكد أن التعديلات التي سيجريها البرلمان بمجلسيه الشعب والشيوخ في الدستور لن تُطبّق خلال ولايته، التي تنتهي في عام 2027، بل في عهد الرئيس المقبل.

في المقابل، يرى مؤيدو هذا المشروع وغالبية النواب أن الظروف مواتية في الوضع الراهن لإجراء التعديلات الدستورية من أجل تحقيق إصلاحات جذرية للدستور، تحوطاً للتغيرات والتطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة. وتأتي هذه التعديلات بعد توصيات قدمها المجلس التشاوري الوطني (يضمّ رئيس البلاد ورؤساء الولايات الفيدرالية ونائب رئيس الوزراء وعمدة بلدية مقديشو) في مايو/حزيران الماضي، بشأن إجراء تعديلات دستورية تشمل صيغة نظام الحكم في البلاد وقانون الأحزاب والانتخابات، إلى جانب فصل الصلاحيات والسلطات بين الحكومة والولايات الفيدرالية في البلاد، وتحديد وضع العاصمة من الخريطة الفيدرالية للبلاد. لم يكن مشروع إجراء التعديلات الدستورية الذي صوت عليه البرلمان بمجلسيه الشعب والشيوخ خارج نطاق التوقعات، فالرئيس الصومالي حريص كغيره من الرؤساء السابقين على تنفيذ وعوده التي قطعها خلال حملته الانتخابية، ويأتي استكمال الدستور وإجراء التعديلات عليه في مقدمة تلك الوعود. وكان استكمال الدستور المؤقت في البلاد وإجراء التعديلات على البنود الخلافية، التي احتلت حيّزاً كبيراً في الحملات الانتخابية وخطب المرشحين في الرئاسيات الأخيرة (مايو/أيار 2022)، من أهم التحديات في الصومال بعد الملف الأمني، إذ لم يفلح أي رئيس سابق باستكمال الدستور في آخر ثلاث ولايات رئاسية في البلاد، حسن شيخ محمود بين عامي 2012 و2017، ومحمد عبدالله محمد بين عامي 2017 و2022، ثم شيخ محمود منذ عام 2022.

من جهته، يرى نائب رئيس الوزراء الصومالي، صالح أحمد جامع، أن «استكمال الدستور أمر ضروري لمصلحة الوطن والشعب والحؤول دونه يجعل مواطنينا وأرضنا عرضة لأطماع الخصوم، خصوصاً أصحاب المصلحة الشخصية والدول الإقليمية». ويضيف في تدوينة له على «فيسبوك»، أن «القرارات السياسية المعلقة، المتمثلة في اعتماد نظام انتخابي قائم على الأغلبية أو النسبية وشكل نظام الحكم، برلماني أو رئاسي، وتحديد تموضع العاصمة، ونوع النظام الفيدرالي، وما إلى ذلك من مسائل، لم يعد من المنطقي تأجيلها باستمرار، أو تسليم ملفها من حكومة إلى أخرى».

ويشكّل تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي أبرز البنود المطروحة للتعديل، فضلاً عن حصر المنافسة السياسية بين حزبين سياسيين من خلال إجراء انتخابات مباشرة، ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة، وتحديد صلاحيات كل من الحكومة والولايات الفيدرالية إلى جانب تحديد وضع العاصمة وقضية صوماليلاند. وأثارت مسودة مشروع التعديلات الدستورية، ضجة سياسية داخل أروقة البرلمان وأوساط الصوماليين، وشهد البرلمان في 24 يناير الماضي حالة من العراك بالأيدي والفوضى قبيل التصويت على المشروع. وأبدت المعارضة موقفها الرافض حول مساعي الحكومة الصومالية العمل على إجراء التعديلات الدستورية، واعتبارها تلك الخطوة محاولة لتقويض الدستور بغية تحقيق مصالح سياسية خاصة، في ظل التوتر السائد في البلاد، إثر توقيع مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند مطلع يناير الماضي.

ويقول النائب يوسف أحمد في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «ما حصل في جلسة البرلمان، كان غير قانوني ومجرد محاولة لتمرير أجندات سياسية خفية، يدفعها القصر الرئاسي»، في إشارته للرئيس الصومالي حسن شيخ محمود. ويشير إلى أن «التصويت على مسودة مشروع لإجراء التعديلات الدستورية يتم وفق لوائح برلمانية، وما حدث كان محاولة يائسة ومخالفة للوائح البرلمان»، محذراً الحكومة والرئاسة الصوماليتين من التدخل في شؤون البرلمان. وحول مخاوفهم من تمرير مشروع إجراء التعديلات الدستورية، يشدّد أحمد على أن الدستور المؤقت يمثل ميثاق التوافق الشعبي، وأن إجراء أي تعديل عليه يجب أن يحظى بالتوافق السياسي والشعبي، لكن المحاولات الحالية ستعقّد الطريق لاستكمال الدستور.

من جهته، يعتبر رئيس الوزراء الأسبق، حسن علي خيري، أن ما قام به البرلمان بمجلسيه الشعب والشيوخ لا يعكس الوضع الصعب الذي تمر به البلاد، لأن مناقشة إجراء التعديلات الدستورية ليست مناسبة في هذا التوقيت، وقد تؤدي إلى مزيد من التقسيم داخلياً، ونود توحيد صفوفنا للدفاع عن وطننا من الأطماع الخارجية، محذّراً في كلمة له بمدينة غروي في ولاية بونتلاند المحلية، من إجراء تعديلات دستورية لا تحظى بتوافق سياسي وشعبي. وبحسب المحلل السياسي عبد الرحمن معلم، فإن المعارضة متخوفة من بعض البنود الدستورية المطروحة للتعديل، تحديداً البند المتعلق باعتماد نظام الانتخابات المباشر بدلاً من الانتخابات غير المباشرة المعمول بها في البلاد منذ نحو عقدين. ويشير في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن «المعارضة تخشى أيضاً حصر المنافسة بوجود حزبين سياسيين فقط بدلاً من التعددية الحزبية التي ينصّ عليها الدستور، وترى المعارضة أن هذا التعديل يصبّ في صالح الرئيس الحالي». ويرى المحلل في مركز الصومال للدراسات محمد عثمان، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس الصومالي يسعى إلى تحقيق ما فشلت الحكومات السابقة في تحقيقه، في ظلّ بدء استعدادات الحكومة الحالية من أجل تحديد النظام الانتخابي، إلى جانب العمل على استكمال الدستور المؤقت، قبل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية (2027) والبرلمانية (2025 2026)».

شيخ محمود (يمين) ودني (يسار)، 25 يناير الماضي (أوكار محمد محيي الدين/الأناضول)

يوسف أحمد: هناك محاولة لتمرير أجندات سياسية خاصة بالرئيس

نحو تطوير النظام

حول التطورات في مقديشو، يقول النائب الصومالي، طاهر أمين جيسو في حديث لـ«العربي الجديد»، إن موضوع الدستور يشكّل عائقاً كبيراً في تطوير نظام الدولة في الصومال، بسبب التناقضات والإشكاليات الجذرية في بعض بنوده، إلى جانب الغموض الذي يلف الكثير من مواده، الأمر الذي أدى إلى تكرار الخلافات السياسية في البلاد. ويضيف أن مصادقة البرلمان على مسودة مشروع إجراء التعديلات على الدستور المؤقت، خطوة لتعزيز نظام الدولة.

■ عقوبات على المستوطنين، وخوف بايدن أن يتم تهديد مصالح بلاده بسببهم، توضح خطورة ما حصل وما سوف يحصل إن تُركوا دون لجم أو مراقبة. تنصل السلطة من مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني في توفير الحماية له في مناطق الضفة الغربية أمر غير مفهوم وغير مبرر... فهناك 70 ألف عسكري يتلقون رواتبهم من جيوب المواطنين.

■ الإدارة الأميركية مسربة خطة السلام الجديدة عشان تكلمنا عن جو بايدن... وإيه الخطة؟ التطبيع مقابل إنه نتنياهو بس يقول إنه مفيش عنده مشكلة يبقى فيه دولة فلسطينية... يعني مفيش اعتراف بدولة... بيعتبروا قبول إسرائيل بده إنجاز ونطبّع بقى وبعدين نبقى نشوف حكاية الدولة دي...

■ الانتصار الاستراتيجي هو بتحطيم صورة الكيان العالمية وقلب الطاولة عليهم لدرجة أن الغالبية من الأميركيين الذين هم تحت سنّ الـ30 أصبحوا يعادون إسرائيل... ما حدث هزيمة استراتيجية للكيان، وتهشيم لصورته، وحوّل الكثيرين إلى أعداء للكيان، وأيقظ العرب وصعّب التطبيع...

■ هناك ضغط كبير وقوي جداً جداً من الغرب بقيادة أميركا على مصر لتزويد أوكرانيا بالاسلحة الروسية الحديثة والسوفييتية القديمة لدى الجيش، لكن لا يزال السيسي ووزير دفاعه رافضين لتلك المناقشات شكلاً وموضوعاً.

■ الاتحاد الأوروبي بموافقته على تخصيص 50 مليار يورو لأوكرانيا، ضمن قدرة أوكرانيا على متابعة القتال، وأبطل عناد الجمهوريين في الكونغرس... الصفقة أظهرت إدراك الاتحاد الأوروبي لمخاطر تأخير المواجهة سواء مع موسكو أو غيرها، لأن البديل عودة أوروبا إلى التنافس وربما الاقتتال كما كان دأبها

■ بوتين ومن أجل احتلال شبه جزيرة القرم وكم محافظة في أوكرانيا، ضحّى باقتصاد بلده حرفياً... التجارة مع أوروبا والتي تقدر بمئات المليارات تبخرت... الاستثمارات الغربية في الداخل الروسي والتي تقدر بعشرات المليارات أيضاً تبخرت. العقوبات التي فرضها الغرب عليه زادت اختناق اقتصاد روسيا.

■ مشكلة مليشيات قتلوا جنودا أميركيين من أصول أفريقية، وهؤلاء هم من ينتخبون الحزب الديمقراطي، وإذا بايدن ما ردّ، ما حد رح ينتخب حزبهم، والإعلام الأميركي رح يبدأ بالتكلم عن التمييز العنصري، وبايدن رح يفتح على نفسه باب مشاكل هو في غنى عنه...

الحدث

صواريخ كورية شمالية جديدة

في الوقت الذي واصلت فيه بيونغ يانغ إجراء تجارب صاروخية، ركز الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون على تطوير القوات البحرية «استعداداً للحرب»

واصلت كوريا الشمالية سلسلة اختباراتها للأسلحة، عبر إطلاق صواريخ كروز في البحر، بينما دعا الزعيم كيم جونغ أون، أثناء قيامه بجولة في حوض بناء السفن، جيشه إلى تكثيف الاستعدادات للحرب. وقالت هيئة الأركان المشتركة في كوريا الجنوبية، في بيان أمس الجمعة، إن «كوريا الشمالية أطلقت عدة صواريخ كروز قبالة الساحل الغربي»، من دون تحديد عددها أو تقديم تقييم لخصائص طيرانها، مشيرة إلى أن الجيشين الأميركي والكوري الجنوبي يعكفان على تحليل عمليات الإطلاق الكورية الشمالية في بحرها الغربي. وإطلاق أمس الجمعة هو رابع اختبار لصواريخ كروز تجريه كوريا الشمالية منذ مطلع العام 2024.

وجاءت عملية إطلاق صواريخ كروز بعد ساعات من إعلان وكالة الأنباء الكورية الشمالية أن الزعيم كيم جونغ أون جدد التأكيد على تعزيز قوات بلاده البحرية، واصفاً، أثناء تفقده لبناء سفن حربية جديدة في حوض لبناء السفن في مدينة نامبو غرب البلاد، مثل هذه المشاريع بـ«الحاسمة» لاستعدادات البلاد للحرب.

وجاءت زيارة كيم لحوض بناء السفن في مدينة نامبو عقب سلسلة اختبارات صاروخية في يناير/كانون الثاني الماضي، والتي تضمنت اختبار صواريخ كروز جديدة مصممة للإطلاق من غواصات، وأدت إلى تفاقم التوترات خصوصاً مع كوريا الجنوبية واليابان. ولم تحدد وكالة الأنباء الكورية الشمالية موعد زيارة كيم لمدينة نامبو، مشيرة إلى أنه «خلال تواجد كيم في نامبو، اطلع على التقدم المحرز في مشاريعه البحرية، والتحديات التكنولوجية، وأمر العمال بإكمال جهودهم بلا قيد أو شرط ضمن الإطار الزمني للخطة التي تمتد حتى عام 2025»، مشدداً على أن تعزيز قواته البحرية «القضية الأكثر أهمية في الدفاع بشكل موثوق عن السيادة البحرية للبلاد وتكثيف استعدادها للحرب».

وذكرت أن كيم اطلع على بناء سفن حربية مختلفة بموجب «خطة ضخمة» جديدة قررتها قيادة البلاد. ولم تحدد الوكالة أنواع السفن الحربية التي شيدت في نامبو، لكنها قالت إنها مرتبطة بخطة تطوير عسكرية مدتها خمس سنوات، والتي أعلن عنها خلال مؤتمر الحزب الحاكم أوائل العام 2021. وكشف كيم، خلال تلك الاجتماعات، عن قائمة أهداف ضخمة تتضمن بناء أصول عسكرية متقدمة شملت غواصات تعمل بالطاقة النووية، وصواريخ نووية يمكن إطلاقها من تحت الماء. وكانت كوريا الشمالية أجرت الشهر الماضي اختبارات لصاروخ كروز بعيد المدى، وصفته بأنه قادر على حمل رؤوس نووية ويمكنه تغطية مدى يصل إلى 2000 كيلومتر، ما قد يجعل القواعد العسكرية الأميركية في اليابان في مرمى النار.

وكانت بيونغ يانغ أعلنت في يناير/كانون الثاني الماضي أنّها اختبرت «نظام أسلحة نووية تحت البحر» وصاروخاً بالستياً فرط صوتي يعمل بالوقود الصلب، وذلك بعدما أجرت خلال العام 2023 العديد من اختبارات الأسلحة.

من جانبها، قالت المتحدثة باسم وزارة الوحدة في كوريا الجنوبية، كيم إيناي، في تصريح صحافي، إنها المرة الأولى التي تذكر فيها وسائل إعلام كورية شمالية رسمية أن كيم تفقد مواقع عسكرية في نامبو، لأن حوض بناء السفن الرئيسي لدى بيونغ يانغ يتواجد في مدينة سينبو شرق البلاد. وعما إذا كانت سيول تعتقد أن بيونغ يانغ تستخدم نامبو في إطار جهودها لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، قالت كيم إيناي: «من خلال جعل التهديدات العسكرية مسألة روتينية، تحاول كوريا الشمالية خلق شعور بعدم الأمان لدى الشعب الكوري الجنوبي لتقويض الثقة في الحكومة، وجذب الاهتمام الدولي من أجل خلق مناخ لقبول مطالبها لحل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية». وأعلن الجيش الكوري الجنوبي، في بيان، أن قوات العمليات الخاصة التابعة له أنهت، أمس الجمعة، تدريباً استمر 10 أيام مع القوات الأميركية في منطقة قريبة من العاصمة سيول، في أحدث مناورات عسكرية مشتركة للحلفاء. وأجرت الدولتان في الأشهر الماضية تدريبات أكبر، بما في ذلك تدريبات ثلاثية شاركت فيها اليابان.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)